

الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/42/PV.6
28 September 1987

ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- خطاب السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريبالو ، رئيس جمهورية غواتيمالا

- خطاب حجة الإسلام سيد علي خامنئي ، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

كلمة السيد إيمان جينسين (الدانمرك)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

خطاب السيد ماركو فينيسيو سيريسو - أريبالو ، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا .

أصطحب السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريبالو ، رئيس جمهورية غواتيمالا ، إلى

قاعة الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غواتيمالا ، فخامة السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريبالو وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيسي سيريسو أريبالو (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد حضرت أمام

الجمعية العامة أمثل أمة غواتيمالا ورغبتها في المساهمة في إحلال السلم في العالم عن طريق المساعدة في إحلال السلم في أمريكا الوسطى .

إن شعب غواتيمالا ، كما ذكرت في مستهل بياني الذي أدليت به في هذه الجمعية عام ١٩٨٦ ، قد تولى زمام أموره وصمم على الانطلاق خطوة فخطوة في الطريق المضي إلى تحقيق عالمه المثالي : أن يجعل المجتمع الغواتيمالي مجتمعا إنسانيا للغاية يقوم على المشاركة والتعددية يمكن فيه لجميع السكان ، دون تمييز على أساس الجنس أو العقيدة أو الفئة الاجتماعية أو المركز الاقتصادي ، أن يسهموا مساهمة فعالة في اتخاذ القرارات الجوهرية المتعلقة بأممتنا . وللسير على هذا الدرب اختار الشعب المعايير التي اقترحناها . ولتحقيق أهدافنا فإننا نستخدم استخداما رشيدا الموارد البشرية والمادية المتوفرة لدينا .

ومن المهم التشديد على النقطة الأخيرة لأن المرء عندما يحاول أن يفهم طبيعة المقترحات التي طرحناها على أممتنا وعلى أمريكا الوسطى فإنه يجد فيها جميعا خيارا

ضميريا يتمثل في الاحترام المطلق لحياة الناس والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة لدينا لكي نسخرها لخدمة جميع الاسر الغواتيمالية بدلا من أن تخدم مصالح قطاع واحد .

إن تحقيق الاهداف بأقل تكلفة ممكنة دون التفريط في مبادئنا هو القاسم المشترك لكل التدابير التي نتخذها . ونرفض المفهوم الذي يبدو أنه أصبح متفشيا في العقود الأخيرة ومؤداه ان إحراز الاهداف يبرر ضياع الارواح البشرية أو تدمير الهياكل الاساسية للموارد الطبيعية التي ليست ملكا لأي أيديولوجية أو فئة أو مجموعة اقتصادية بل هي ملك للأمة .

وعلى أساس ذلك المبدأ فقد وضعنا نصب أعيننا ، في جميع الظروف ، العمل نحو الوفاق وتحاشي المواجهة ؛ ونحن نعرف توافق الآراء بأنه الحد الأقصى من الاتفاق الممكن ضمن الخلاف . وعلى الرغم من أننا نمارس سلطة مشروعة في إتخاذ القرار النهائي فإننا نبذل دائما قصارى جهدنا لكي نضمن أن تكون تلك المقررات ثمرة لعملية طويلة من التفاوض والمناقشة وطرح الافكار ، حتى من جانب المجموعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية التي لا تتشاطر معنا أسسنا الأيديولوجية التي تعرف المجتمع الديمقراطي الذي نعتنقه . وإذا كان قد تعين علينا في وقت من الاوقات مواجهة أي قطاع أو مجموعة أو فئة في مجتمعنا فإن ذلك مرده تعنتها أو موقفها السلبي في البحث عن حل مشترك يرمي إلى خدمة المجتمع .

إننا نسمي عملية التماس توافق الآراء هذه جهدا متضافرا . وهذا أسلوب يمكن أن يصفه البعض بأنه ساذج وأن يصفه آخرون بأنه أسلوب بطيء أو غير كفؤ . ولكن ، بما أننا نفخر بكوننا ملمين بتاريخنا ولا نريد أن نعيشه مرة أخرى ، نعرف جيدا طيلة حياتنا المستقلة ، وخصوصا في العشرين سنة الماضية ، أن جميع الأساليب الأخرى ، أساليب العنف أو ممارسة السلطة المطلقة لم تولد إلا الدمار والموت ولم تحقق أي نتائج إيجابية لمنفعة شعوبنا التي لا تزال تنتظر الحلول للعديد من أبسط المشاكل التي تواجهها .

ان إتخاذ قرار له هذه الطبيعة يتطلب شجاعة تاريخية لأنه ينطوي على تغيير في العديد من المواقف التقليدية المتخذة من جانب بعض قادة بلادنا مثل : الانجراف نحو السلطة المطلقة ؛ ورفض التعددية الايديولوجية ؛ والتعصب الحزبي أو القطاعي ؛ وأنانية المصالح الاقتصادية للأسر والأفراد ؛ وبوجه الخصوص نغاد الصبر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى القرارات المتهورة بالإسراع بعمليات ينبغي لها أن تتطور طيلة حياة جيل بأكمله ، أملا في أن تتحقق خلال مدة رئاسة واحدة . لقد سئمت شعوبنا من كونها ضحية للتجارب وتتوقع منا ، نحن القادة الحاليين لأمريكا الوسطى والدول الأمريكية ودول العالم ، إتخاذ موقف جاد وحصيف وواقعي ، بحيث يجعل الطريق المفضي إلى بناء مجتمع أكثر إنسانية يسير في اتجاه واحد .

إن الديمقراطية والحقوق الإنسانية اليوم مفهومان مترابطان لا يمكن الفصل بينهما . وإذا كانت عملية إستعادة الديمقراطية مهمة صعبة على أمة فقدتها ، فإن إرساء احترام حقوق الإنسان في مجتمع عانى من جو يتسم بالعنف لا يقل عن ذلك صعوبة . ان دستور غواتيمالا الذي ينظم ديمقراطيتنا ، يعطي للحقوق الإنسانية مكانة رئيسية ، وان حكومة بلادي تلتزم بضمان تلك الحقوق وب حمايتها .

هذان المفهومان اللذان يوجهان سلوك سلوك غواتيمالا السياسي يشكلان الأساس بالنسبة لكل من السياستين اللتين ندعو اليهما على المستوى الدولي ألا وهما الحياد الايجابي وبرلمان امريكا الوسطى .

ولدى تعريف مفهوم الحياد الايجابي ينبغي ايلاء اعتبار خاص للجوانب السياسية والايدولوجية والميثودولوجية ، واقامة الصلة المناسبة بالجانب القانوني ، وفقا لمقتضى الحال . وقد أشار بعض من علقوا على هذا المفهوم الى أنه لا يمكن أن يكون هناك حياد ايجابي ، ويرجع السبب في ذلك الى أنهم لدى نظرهم الى هذا المفهوم تناولوا كلا من اللفظتين على حدة ؛ وبالمطبع فان للفظـة "الحياد" في الاطار الدولي أساسا في التعبير القانوني . واقتراحنا هو مفهوم متكامل يتطابق مع سياستنا الدولية ، ويعني رفض التورط في الصراعات المسلحة والعمل بنشاط من أجل تحقيق السلم عن طريق الدبلوماسية أو العمل السياسي الذي يستلزم الجهود المتضافرة .

تلك السياسة تقوم على الاعتقاد بأن تلك الجهود ينبغي أن ترمي الى التوصل الى اتفاقات واقرار توافق الآراء لخفض فرص المواجهة من أجل تحقيق الاهداف النهائية بأقل تكلفة ممكنة . وعلى الرغم من أننا نرفض المواجهة المسلحة ، يتعين علينا أن نسلم بأن هناك مشاكل في منطقتنا يمكن أن تفضي الى هذه المواجهة . لقد حدث أثناء تاريخنا أن الكثير من الصراعات الداخلية في كل بلد قد حرض عليها ودعمها ورعاها ، أو على الأقل سمح بها ، بعض البلدان المجاورة التي تسعى الى فرض ايدولوجيتها الخاصة بها أو الى الحيلولة دون أن ينفجر فيها النظام السياسي لذلك البلد المجاور . هذا الخطأ الفادح لا ينبغي أن يتكرر . وعلى النقيض من ذلك ينبغي ، في كل بلد من بلدان امريكا الوسطى ، محاولة تهيئة الظروف الضرورية للتسامح والتعددية والاشتراك الحر لجميع القطاعات في الحياة السياسية الدولية .

واذا علمنا داخل اطار القواعد المعمول بها وقمنا باستطلاع رأي الشعوب واستخدام النظام الأكثر ملاءمة لضمان مشاركتها مشاركة حرة فعّالة ، لأمكننا التقليل من التوترات واحتمالات الصراع بين بلداننا وتوجيهها حتما الى الاحترام المتبادل الذي يحق لنا أن نتوقعه .

وبدلاً من قبول المواجهة ينبغي أن نعمل من أجل إرساء الأساليب التي تسمح للحوار بأن يؤدي إلى فهم مشاكلنا وإلى حلها . هذا هو معنى الحياد الإيجابي : وأقصد رفض الصراع المسلح والعمل الفعّال من أجل السلم عن طريق الجهود المتضافرة .

إن السياسة الدولية التي عرفناها آنفاً ، وعمادها الأساسي الاعتراف بالحقائق الخاصة بكل بلد والسعي من أجل إيجاد اتفاقات ترمي إلى تحقيق توافق الآراء الإقليمي ، تستلزم أداة دائمة لتنفيذ الأسلوب المقترح للجهود المتضافرة وإقامة الأسس للوحدة السياسية لأمريكا الوسطى وهي الوحدة التي يمكن أن تكون النتيجة التاريخية لهذه العملية في الأمد المتوسط والطويل .

وبالتالي فإن برلمان أمريكا الوسطى سيكون محفلاً للنقاش واتخاذ القرارات المتصلة بحل المشاكل المعروفة لنا جميعاً أو المشاكل التي تؤثر على واحدة أو أكثر من المناطق الإقليمية ، وهي المشاكل التي يمكن أن تهدد بالصراع الشامل وعرقلة تنمية شعوبنا اقتصادياً واجتماعياً .

هذا البرلمان ، المستلهم من نموذج البرلمان الأوروبي ، يسعى أيضاً إلى جعل شعوبنا وشتى القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أجزاء مكونة في عملية التكامل الإقليمي . ومن الأهمية الحيوية أن ينتخب أعضاؤه انتخاباً مباشراً . هذا من شأنه أن يحل مشكلة الانتشار السياسي الواسع والتعددية وأن يمهّد السبيل للتمثيل النسبي . وفي نفس الوقت من شأن النظام المقترح أن يضمن احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد من البلدان . كذلك يمكن لهذا البرلمان في نهاية المطاف أن ينشئ جهازاً سياسياً على مستوى أعلى في شكل لجنة رئاسية لاعطاء صلاحية تنفيذية للاتفاقات التي تعقد على المستوى البرلماني .

كما يمكن لبرلمان أمريكا الوسطى أن يتمم ويعزز الصيغ التفاوضية التي قد تؤدي إلى السلم في المنطقة عن طريق الجهود المتضافرة والابتعاد عن أسلوب الاستقطاب والمواجهة التقليديين .

ان الجهود المتضافرة والحياد الايجابي وبرلمان امريكا الوسطى هي الادوات السياسية التي تجسد موقف بلدنا في اطار الواقع المعاصر لامريكا الوسطى والحاجة الى تحقيق الاستقرار السياسي والامن والسلم في المنطقة .

وعن طريق هذه الادوات نسعى الى تشجيع موقف تفاؤلي ايجابي صوب المستقبل ، دون تناسي اطارنا الجغرافي السياسي ومشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية ، كما نسعى الى ايجاد حلول ابداعية محددة للمشاكل مع مراعاة المصالح الوطنية والاقليمية . وبهذه المفاهيم نأمل أن نعطي بلدان امريكا الوسطى الفرصة للعمل مع جميع الدول المهمة في منطقتنا . ونأمل أن نمكنها من العمل معا حتى يمكن أن يشكل كل اتفاق يعقد خطوة جديدة كل عام صوب جعل شعوب امريكا الوسطى الشعوب التي تصنع حقا الاحداث التاريخية التي نشهدها .

مما سبق من السهل أن نستنتج أهداف السياسة الدولية التي تتبعها غواتيمالا في الامدين القصير والمتوسط . الهدف الاول هو الشروع في عملية السلم . فالسلم في امريكا الوسطى هو أكثر من هدف مثالي ، انه ضرورة حيوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد .

ان المجموعات المسلحة التي تستخدم العنف في محاولاتها لانتزاع السلطة السياسية من الحكومات الدستورية تشير الاشتباكات المسلحة التي لم تعد مجرد طرق للصراع السياسي ، بل أصبحت تشكل عوائق خطيرة في طريق حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ان هذه الصراعات ، التي تستتبع التهديد المستمر للموارد ، تدمر البنى الأساسية غير الكافية في المناطق التي بدأت بالكاد في عملية التعصير ، وتجبر الحكومات على تخصيص موارد هائلة لمواجهة المسلحة بدلا من تخصيصها لبناء بنى أساسية أكثر إتساعا وفعالية يمكن أن تفي بالحاجات الأساسية للسكان . وفي مثل هذه الصراعات الأقل نطاقا ، لا يهتمنا كثيرا محملتها النهائية بقدر ما يهتمنا كونها تمنع البلدان المشتركة من تدعيم الديمقراطية التي نطمح اليها جميعا .

ومن الواضح انه في حالة امريكا الوسطى ، على الاقل في بلدان معينة ، يشكل العنف عقبة رئيسية في طريق حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نشعر بالقلق إزاء احتمال زيادة هذا العنف وانتشاره .

ان تفادي هذه الكارثة كان هو هدف رؤساء امريكا الوسطى في اجتماعهم في غواتيمالا ، اسكيبولام الاول والثاني ، وفي هذين الاجتماعين سعينا الى ايجاد صيغ من اجل ازالة اسباب المواجهة وإرساء دعائم التعايش الأخوي المنسجم .

وفي الاجتماع الأخير لم نعمل فحسب من أجل تفادي الاحتمال الذي أشرت اليه ، لدى مناقشة المقترحات الواردة في الوثيقة التي قدمها رئيس كوستاريكا ، وانما أيضا من أجل ارساء أسس العمليات الرامية الى استئصال أسباب المشاكل الناجمة عن الصراع المسلح الذي أدى الى حالات صعبة وخاصة في بعض البلدان .

ومن ثم ليس من الضروري في امريكا الوسطى مجرد وقف الحرب بل من الضروري أيضا البدء في تشييد بنية أساسية من شأنها أن تساعد في ارساء الديمقراطية في المنطقة وكفالة السلم الدائم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان الاستقرار السياسي هو النتيجة الاساسية للسلم ، ويمكن تحقيق هذا الاستقرار في بيئة تعددية حيث يمكن لكل قطاعات المجتمع أن تنظم نفسها وأن تشارك في القرارات الكبرى التي تتخذها الأمة وان فكرتي الشخصية - واني واثق من أن هذه الفكرة تشارك فيها أمة غواتيمالا - هي ان هذه العملية لا يمكن أن تتحقق الا في مجتمع ديمقراطي ، لأن ذلك المجتمع يمكن من خفض التوترات التي تؤدي الى الاستقطاب والمجابهة . وفي الواقع ، ان التجربة التي نعيشها في غواتيمالا في الوقت الراهن - مثل التي تعيشها امم أخرى في أمريكا اللاتينية - تبين أنه من الممكن ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعدد السياسي والمشاركة المنظمة للشعب . واذا تدعمت هذه العملية في منطقة امريكا الوسطى لفترة طويلة ، فسكفل الاستخدام الرشيد لمواردنا وتوزيعها المتكافئ بين كل قطاعات السكان .

ولكن بينما يعتبر الاستقرار ضروريا من أجل تنمية أية أمة ، فإنه يكتسب أهمية أكبر بالنسبة لتنمية منطقة معينة . ولهذا ، نقول إن اعضاء الطابع المؤسسي على العمليات السياسية وتعلم العمل سويا وتطوير حكمنا الذاتي ، من العوامل التي ستساعد على خلق الاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى .

لا جهد من أجل تحقيق السلم والاستقرار السياسي يمكن أن يكتب له البقاء ما لم تتخذ العملية التي أشرت اليها بأنها "جهد منسق" طابعا مؤسسيا . ولذلك قدم اقتراح بإنشاء برلمان لأمريكا الوسطى - وهو مؤسسة سياسية تستكمل على نحو سليم المنظمات الاقتصادية والثقافية المتعددة التي أنشئت في المنطقة في السنوات الأخيرة ، والتي من شأنها أن تساعد على اقامة مؤسسات جديدة لتعزيز واستكمال أداء المؤسسات السابقة .

وتلك الاهداف الثلاثة متكاملة تماما ، ويمكننا أن نقول إننا في سبيل تحقيقها ، بعد أن وقعنا اتفاق ٧ آب/اغسطس من هذه السنة . وان رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة قد حلوا خلافاتهم متغلبين على التقاليد الاقليمية ؛ ومع أخذ العوامل والظروف المؤثرة في منطقة أمريكا الوسطى في الاعتبار على نحو واقعي ، قد توصلوا الى اتفاق ، يعتبر بحق بأبعاده السياسية وإشاره المتوقعة ، في حد ذاته مثالا على العمل

السليم والمنسق تحتذيه أمم العالم الأخرى : أعلى مستوى ممكن من الاتفاق في إطار عدم الاتفاق .

وان الوثيقة التي وقعها الرؤساء من أجل إيجاد إجراء لتحقيق سلم راسخ ودائم في أمريكا الوسطى إنما تعتبر بحق خطوة منطقية صوب تحقيق الأهداف التي ومفتها . ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الاتفاق دون مشاركة وجهود بلدان أمريكا اللاتينية في مجموعة كونتادورا وبغير التضامن الذي أبدته أمم مجموعة الدعم . وليس هناك شك في أن تلك الجهود قد ساعدت على تهيئة مناخ مناسب لإجراء مناقشة متعمقة ، في مختلف المحافل السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء أمريكا ، لمشكلات أمريكا الوسطى . وقد أدى ذلك إلى الموافقة القوية والجادة على التوقعات التي أوجدها توقيع اتفاق "اسكوبيبولاس الثاني" .

وأرى لزاما على أن أسلم بالدور الذي أداه كل من زملائي في أمريكا الوسطى في صياغة هذا الاتفاق . وانني أشني على الشجاعة السياسية والالتزام التاريخي اللذين تحلت بهما كل الأمم المشاركة في الاتفاق ، رغم كل الصعوبات التي يمكن أن يواجهها كل منا نتيجة للمعارضة الداخلية والخارجية . وبالطبع ، لم يكن من الميسور علينا أن نتخذ أي قرار دون الجهود الدؤوبة التي بذلها وزراء الخارجية وأفرقتهم العاملة ، التي أعدت الترتيبات اللازمة التي مكنتنا من اتخاذ القرار في الوقت السليم .

ليس اتفاق "اسكوبيبولاس الثاني" إلا خطوة أولى على طريق طويل . ولا يمكننا أن ندعي أمام العالم أن مجرد توقيعه قد حل جميع المشكلات ، وان السلم والاستقرار قد تحققا . وعلى العكس من ذلك ، فإن تحقيق الجزء الصعب من المهمة يحين الآن ، لأنه إذا كان من الصعب تحقيق اتفاقات تبدو غير محتملة تماما ، فمن الصعب وضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ .

ونحن أبناء غواتيمالا متفائلون على أية حال ، لاننا نؤمن بأننا نستطيع أن نقطع شوطا طويلا للغاية إذا توفرت ارادة سياسية للتحرك إلى الامام . وتساندنا شعوبنا . ونحن نتطلع بشوق إلى السلم . فقد سئنا المعاناة . ولذلك شجعنا هذا

الاتفاق على القيام بحركة إقليمية ، انضم اليها الشباب والنساء . وكانت هذه هي الحال في أول اجتماع للسيدات الأوائل لدول أمريكا الوسطى المنعقد مؤخرا في غواتيمالا . وستحدث أحداث ثقافية واجتماعية أخرى أثناء الجزء المتبقى من السنة يعرب فيها الشباب عن مشاعرهم في هذا الصدد .

وأناشد المجتمع الدولي اليوم أن يساعدنا على تحويل اتفاق "اسكويبولاس الثاني" الى حقيقة واقعة ، حتى تؤدي تلك العملية حقا الى سلم دائم في أمريكا الوسطى يمكننا من أن نغير ، الى الابد ، المصير المحزن الذي بدا محتوما لشعوبنا . وقد تحققت فعلا انجازات ضخمة معينة في هذه العملية . وعلى سبيل المثال ، لقد شار اهتمام كثير من البلدان في مختلف القارات بضرورة التعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وقد أعلن تكرارا أنه من الأهم أن يقدم هذا التعاون الى بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في نفس الوقت الذي تجري فيه عملية اضعاء الطابع الديمقراطي . لقد حان الوقت لأن يبدي المجتمع الدولي تضامنه على جميع المستويات . ولا يساورني أدنى شك في أن الرد على هذا النداء سيكون ردا متحمسا وسيمكننا من أن نشعر بأننا لسنا وحدنا في كفاحنا من أجل مجتمع اقليمي جديد .

وبهذا المفهوم ، فاننا نعتبر اهتمام الرأي العام في أمريكا الشمالية بمشكلات أمريكا الوسطى عاملا ايجابيا للغاية . ونحن نعرف أن شعب الولايات المتحدة يلتزم بقضية الديمقراطية والحرية في العالم . ولذلك أود أن أكرر هنا نداء أبناء أمريكا الوسطى بالتماس اتفاق يشترك فيه حزبا الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنطقة .

ومن الضروري لتحقيق هذا الهدف أن نقبل فكرة أنه في السعي من أجل تحقيق السلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى لا يعد اتفاق الرؤساء مرجعا يمكن للمرء أن يأخذه أو يتركه ، ولكنه يعد نقطة انطلاق صوب ايجاد حلول . ان الاتفاق يمثل ما نريده ، وينبغي أن يرد في اطار ذلك الاتفاق - اذا احترم - اجراء المناقشة من أجل تحقيق سلم دائم وراسخ في أمريكا الوسطى .

وقد قلنا نحن رؤساء أمريكا الوسطى ما ينبغي لنا القيام به لنبدأ ، بعد طول انتظار ، السير على الطريق المؤدي الى تحقيق طموحاتنا : اقامة ديمقراطية حقيقية تسهم عن طريقها كل قطاعات البلد وتشارك في اتخاذ القرارات التي تمكن الزعماء السياسيين من اقامة حكومة تكون حقا من الشعب وللشعب ومن قبل الشعب .

والبديل لذلك هو السماح بانتهاء العملية ، أو اجباريا على اختيار طريق آخر . ولا أود أن أناقش هذه المسألة هنا ، أو حتى أن أعلق عليها ، لان هذا يحدث دائما في البلدان التي لا تحتكر القوة . وذلك هو الجزء المحزن من تاريخ العالم .

ولحسن الحظ ، بدأت الآن مناقشة يمكن فيها أن نتكلم عن أملوب تغيير هذا المسلك التقليدي وأن ننبد المواجهة ونتقدم صوب الجهد السياسي المنسق .

ونحن أبناء أمريكا الوسطى ندرك أن مشكلاتنا تتجسد في مجموعة من المشكلات العالمية ، وان جهودنا المبدعة يمكن أن تسهم في ايجاد حلول في ذلك الاطار . ان موضوعات السلم في العالم تستحق اهتمامنا الخاص . ولهذا ، نتطلع بأمل كبير الى توصل الدول الكبرى الى اتفاقات تؤدي الى نزع السلاح التدريجي وازالة الاسلحة النووية وجميع الاخطار التي تهدد بغناء البشرية .

ان نزع السلاح والتنمية مشكلتان يبنوء بهما كاهل عالمنا المعاصر ؛ وينبغي أن نفهمها بوصفهما عمليتين محددتين ترتبط الواحدة بالآخرى ارتباطا وثيقا . ولكل منهما أهداف محددة انمائية منفصلة . ولكن كلا منهما تكمل الاخرى . فان نزع السلاح يكمل التنمية عن طريق اعادة تخصيص الموارد المالية ، التي يمكن أن تستخدم على نحو أفضل في برامج التنمية ، وبصفة خاصة مكافحة الامية ، والمرض وسوء التغذية والقضاء على الفقر الذي يحيق بأكثر من ثلثي البشرية .

إننا نؤمن إيماناً صادقاً بالحاجة إلى نظام اقتصادي دولي جديد ، ولذلك نؤيد بنشاط أية جهود تبذل لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب ، كما أننا نعمل بالطبع لإيجاد طرق جديدة للتعاون بين الجنوب والجنوب . وإنني أعتقد أن هذا مجال لا يزال فيه الكثير مما هو بحاجة إلى أن يستكشف . إن دورنا في مجموعة الـ ٧٧ سيكون دائماً زيادة الوعي في الحاجة إلى روابط أمتن وأعمق فيما بين البلدان النامية .

إن حالة الاقتصاد العالمي تلقي عبثاً ثقيلاً على البلدان النامية . ومما هو أكثر خطورة من ذلك أن احتمالات تنميتها المستقبلية قاتمة . وقد نجمت هذه الحالة الراهنة على الرغم من الجهود الداخلية التي بذلتها بلداننا من خلال برامج التكيف . إننا نواجه انخفاضاً يندب بالخطر في مستويات معيشة قطاعات كبيرة من مجتمعاتنا ونواجه بالافتقار إلى التفهم والانانية من جانب بعض أكثر القطاعات مزايا .

ومن الواضح أنه يتعين علينا ، كيما نخرج من المأزق الحالي ، أن نبذل جهوداً لا تكل ونقبل بما هو مطلوب من تضحيات . لكننا بحاجة أيضاً إلى تعاون مناسب ومتصف بالتصميم من العالم المتقدم . ويتعين أن يكون هذا جهداً مشتركاً من جانبنا جميعاً نحن الذين يتألف من مجموعتنا المجتمع الدولي . إن عبء الديون والتمويل المحدود والتدهور الحاد في معدلات التبادل التجاري مشاكل يجب أن نواجهها معاً آخذاً بحسباننا مبادئ المسؤولية الجماعية والتضامن . كما أن الموضوعات التي من قبيل إنشاء آلية لتيسير إعادة التفاوض بشأن سداد الديون الخارجية وتعزيز عقد الاتفاقات فيما بين البلدان المتقدمة بما يمكننا من إعادة تدوير رؤوس الأموال عملاً على تحديث البنى الأساسية للخدمات في بلداننا ، ينبغي أن تكون موضوع تحليل عادل ودقيق .

إنني مقتنع أننا نقف على مشارف عهد جديد في تاريخ البشرية عندما يدفعنا إدراك ويلات الحرب إلى بذل جهود لإقامة السلم . وتقع المسؤولية الكبرى هنا على عاتق من يحتكرون القوة ، إذ يتعين عليهم أن يمتثلوا من ممارسة القوة الوحيدة التي نمتلكها استخداماً جيداً : وأعني بها قوة قناعتنا .

عسى الله أن يهدي مجتمعا دولي للسير في ذلك الاتجاه . وعندها فإن جهودنا في أمريكا الوسطى قد تمكننا من أن نضرب قدوة جيدة تمكن مناطق أخرى ، تعاني الآن من نتائج العنف والمجابهة من أن تنظر بأمل إلى قوة الاتفاقات السياسية المناسبة لإقامة السلم والاستقرار وأن تستجيب لنداء شعوبنا من أجل تحقيق احتياجاتنا الأساسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، باسم الجمعية العامة ،

أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الهام الذي ألقاه توا .
امطحب السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريبالو ، رئيس جمهورية غواتيمالا ، إلى
خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب حجة الإسلام سيد علي خامنئي ، رئيس جمهورية إيران الإسلامية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى

كلمة يلقيها رئيس جمهورية إيران الإسلامية .

امطحب حجة الإسلام سيد علي خامنئي ، رئيس جمهورية إيران الإسلامية ، إلى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، يشرفني أن أرحب في الجمعية العامة للأمم المتحدة بفخامة حجة الإسلام سيد علي خامنئي ، رئيس جمهورية إيران الإسلامية ، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس خامنئي (تكلم بالفارسية وقدم الوفد نما بالانكليزية) :

اللهم باسمك أبدأ ومنك أرجو الهداية والعون . إن محياي ومماتي وحاجتي وملاتي وابتهالي كلها لك وإليك . فأُفد على كلامي وضوح الكلمة الحقّة وطلاوتها واجعل كلامي نداء الحق إلى مئات الملايين من الأذان والافئدة التوّاقة إليه بتعطش وإلى أولئك الذين سيكونوا كذلك في المستقبل . أمّاك ياربّي العظيم تعبيراً عن شكري وشكر أمّتي أمّاك أن تملي على أرواح أنبيائك العظام لا سيما ابراهيم ، موسى ، وعيسى ومحمد صلى الله عليهم أجمعين وهم الذين نشروا عبر العالم وبكل ما في طاقتهم رسالة تحرير الإنسان وتوعيته وضحوا في سبيل ذلك بكل غال ونفيس فجعلوا منها رسالة خالدة خلود الدهر وتحية إجلال لتلك القلوب الطاهرة النيرة التي آمنت بهذه الرسالة لا سيما أولئك الذين قدّموا حياتهم دونها .

لقد كان بلدي مركزاً لحضارة الإنسان وثقافته في بعض مراحل التاريخ الهامة والسامقة ، وها هو اليوم أصبح مسرحاً لنظام سياسي بُني على أساس نفس الخلفية الثقافية والتقاليد التي ازدادت اليوم شراً بفضل الصحوّة الإسلامية . إنني قادم هنا من أرض هي مهد ثورة أكثر صيتاً بيّدت أن قدرها مجهول في التاريخ المعاصر ، ثورة قامت على أساس دين الله وعلى امتداد الدرب التي ملكها الرُّسل والملحون الروحيون العظام درب طويلة كطول التاريخ البشري كله .

وهذه الثورة تمتد جذورها الراسخة في الرؤية العالمية الوجودية للإسلام كما تستقي تفكيرها القاعدي من هذه الرؤية الكونية نفسها . فعلى ضوء هذه الرؤية الكونية يُفسّر الإنسان والتاريخ وتُفسّر أحداث الماضي ، والحاضر والمستقبل ، ومفهوم العالم المادي ، وتفسر العناصر التي تربط الإنسان بالعالم الخارجي والكون ، وبني البشر ، والأشياء ، وإدراك الإنسان لوجوده ، وبإيجاز كل ما يكوّن للمجتمع البشري نظام قيمه ليتمكن من تسيير نظامه على ما يرام .

وفي التفكير الإسلامي يُعتبر الوجود برمته مخلوقاً لله ومظهراً لعلمه وقدرته ويعد الكون كله صائراً إليه سبحانه ، ويعتبر الإنسان أشرف مخلوقاته ، وخليفة الله في الأرض .

إن الإنسان بإمكانه أن يبني ويزين نفسه والعالم المخلوق من أجله على أجمـل ما يكون وذلك بتفجير المواهب الكامنة في وجوده كما أنه يستطيع أن يصعد بجنـاح العلم والإيمان إلى أشمخ القمم في المجالين المادي والمعنوي . وعلى العكس فبإمكان الإنسان أن يخلق جحيمًا من الظلم والفساد وذلك بسلوك طريق الضلال وإهدار القـدرات التي حباها الله بها وحرفها عن طريقها . إن مصباح الهداية الوحيد الذي يـنير سبيله هو إيمانه بالله وامتثاله لما أمره الله به . إن الدنيا هي مزرعة الآخرة والموت ليس نهاية الحياة وإنما بوابة الأبدية وبداية لنشأة جديدة .

وانطلاقًا من التفكير الإسلامي السامي يعتبر أبناء البشر أخوة وأخوات والجميع عباد الله وليس هناك أي امتياز لعرق على عرق أو لون على لون أو شعب على شعب فلا تشكل مثل هذه الاعتبارات عامل امتياز لأي إنسان على غيره أو لاية أمة على غيرها . إن الاعتداء على فرد واحد من بني الإنسان يعتبر اعتداء على الإنسانية برمتها بغض النظر عن كل المميزات العرقية والجغرافية .

إن شعور الاستعلاء والاثرة سبب اعتداء الأخ على أخيه والدم الذي أريق على إشره لم ينته عند هذا الحد وإنما ظل الدافع مستمرًا وتسببت نفس الدوافع والأعمال في جريان أنهار الدم وفي النهاية سالت بحار الدماء بين أولئك الذين يسعون لتحقيق الاستعلاء والهيمنة وضحايا مثل هذا الصلف . فكان أن فقد الإنسان السلم في حياته بهذه الطريقة .

لقد دعا الأنبياء بني البشر إلى الخضوع لله لأن هذا يقضي على شعور الاثرة والاستعلاء في الإنسان ويقدم له الطهارة وسكينة الفردوس على الأرض قبل الفردوس الأبدى في السماء . وحشوه على التحكم في غريزة الهيمنة والاستعلاء . كما حذّروه من مغبة إهدار القدرات الإنسانية . وحشّوه على التحكم في غريزة الهيمنة والاستعلاء . كما حذّروه من مغبة إهدار القدرات الإنسانية ، ومن خطر الانزلاق إلى مستنقع الفساد الأخلاقي وفتحوا فيه ينابيع الفضيلة ، والصدق ، والحب ، والعمل ، والمبادرة ، والمعرفة والوعي وشدّدوا على حب الله ومباركته للبشر الأمر الذي يُعد الضمان الوحيد للإنسان ضد الضلال وضمانا لسمو روحه .

وعلموا الإنسان أن يستخدم قوته ليزود عن هذه القيم ويسد الطريق بوجه المتطغين من شياطين الفساد والتضليل لمقارعة الجهل والوحشية والاستعباد ويدافع عن المعرفة والعدالة والحرية . علموه ألا يظلم وألا يرضخ للظلم وعلموه أن عليه أن ينهض دفاعاً عن المساواة والقسط وألا يدع فرصة للشر . وعلموه أن الاستسلام لأعداء العدالة والفضيلة والمحبة ينتج عنه فقط فناء هذه القيم ويرقى إلى مستوى الرضوخ للشر والظلم والفساد .

إن الفكر الاسلامي المقدس يرى أن دين الله هو اطار للحياة ذاتها وليس تتويجا للفضائل الانسانية فحسب . أن الدين يمنح الانسان نظاما اجتماعيا كاملا ، لا مجرد بعض أشكال للعبادات والطقوس ، حتى ولو كان أداء تلك العبادات والطقوس منعم بهـ روح الحياة ومتماشيا مع ذلك النظام ويستند النظام الاجتماعي على النظرة الدينية ذاتها . فالحرية والمساواة بين الناس والعدالة الاجتماعية ووعي أفراد المجتمع ومكافحة الفساد والانحراف وإعلاء المثل الانسانية على الاماني الفردية ونهذ سيطرة الشيطان وحسن الاخلاق والسلوك الشخصي ، وإمعان النظر في الامور السياسية والمهنية ، كل ذلك مستوحى من تلك الرؤية الكونية للعالم والانسان ومستقى منها . إن الإسلام يرفض النظم المبنية على أساس القوة والقهر والجهل والجبروت والطغيان واذلال الانسان عن طريق التمييز بين الناس على أساس العرق والامة والدم واللغة بوصفها جميعا نظاما غير اخلاقية . ويأمر الاسلام المؤمن بالتعامل مع بني البشر على أساس المحبة والرحمة والتعاون سواء كانوا من أبناء الاسلام أم لا فيما عدا الذين عقدوا العزم على محاربة الإسلام أولئك ينبغي أخذهم بلا هوادة .

وانطلاقا من هذه المبادئ الاساسية والغايات ، قامت الثورة الاسلامية في إيران وأرست أسس الجمهورية الاسلامية . وقد بحث كثير من المحللين عن جذور الثورة الاسلامية التي قامت في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وعجز الكثير منهم عن فهمها فهما صحيحا . وفي رأينا أن ذلك الحدث العظيم يرجع إلى حد ما الى قصور النظم القائمة في العالم وخواء وزيف شعارات الديمقراطية والمساواة التي رفعتها تلك النظم . لقد استطاع الاسلام مرة أخرى أن يشرق بنوره فيضيئ الاجواء التي كانت غارقة في ظلام دامس من غبار التشويه والمعتقدات الخاطئة التي أشيرت من حوله عبر قرون عديدة . لقد أشرقت شمس الاسلام على إيران وأشارت فيها عاصفة ثورية . ومن المنتظر أن تشرق شمس الاسلام على انحاء أخرى كثيرة من العالم . وما علينا سوى أن ننتظر ونرى أن الصحوه الاسلامية في كثير من البلدان الاسلامية ، رغم الازجيف والدعاية المضادة ، ليست وليدة الثورة الاسلامية الايرانية وانما هي شقيقة لها في الاسلام .

وتقع إيران في إحدى أكثر المناطق الاستراتيجية في العالم أهمية وحساسية ، ولها تاريخها العلمي والثقافي ولديها وفرة في الموارد المادية . وقد قامت الثورة الاسلامية في ايران ضد نظام سخر كل هذه الامكانات لخدمة مصالح الدول ذات العقلية الامبريالية في العالم ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، قرابة ربع قرن من الزمان . ولم يكن هناك من هو أحوج الى ثروة ايران الروحية والمادية من الشعب الايراني نفسه ، لكنه كان محروما منها . ولقد كانت كل مزاعم النظام القديم عن التقدم والتحديث مزاعم زائفة ، ولكن آلة الدعاية الغربية ولا سيما المرتبطة بالصهيونية ، ما زالت تروج لها . لقد قامت الثورة الاسلامية ضد نظام كهذا طارحة أهدافها المتميزة . وقد مضت تسع سنوات ، ومع ذلك فما زال هناك شعور بأن هناك كثيرا من المسائل ما زالت تفتقر الى الوضوح . والحق أنه قد روّج الكثير عن ثورتنا وآرائنا ومبادئنا من المعلومات الخاطئة وأقاويل سوء أكثر من أي ثورة أخرى .

وسأحاول الآن ، خدمة لمن يهتمون بمعرفة الحقيقة ، أن أسلط الضوء على جوانب معينة غير عادية تضيء مميزات مختلفة على هذه الثورة . وسوف اختتم بياني برسالة موجزة .

أولا ، لقد كانت الثورة منذ بداياتها ثورة شعبية تماما مائة بالمائة . فلم يكن في ثورتنا فعالية أو حتى وجود للأشكال المألوفة التي كانت أدوات للثورة في بعض الثورات الأخرى : فلم يكن هناك وجود لمجموعات حرب العصابات ، أو لحزب سياسي مسلح أو لمجموعات من الضباط الأحرار الثوريين أو ما أشبه . فلم يكن هناك سوى الشعب نفسه ، الشعب الأعزل الذي ملأ طهران وغيرها من المدن في إيران بتواجده . وزحمت جماهيره الشوارع وملأت الفضاء في المدن بتواجدها الثوري وبالشعارات الثورية ، على نحو لم تجد معه الطغمة الحاكمة وحكومتها مجالا للتنفس فلم يكن أمامها سوى ترك قلاعها ومراكز نفوذها ومفادرة البلاد على عجل زرافات ووجدانا . هرب الشاه ورئيس الوزراء وقادة الجيش وغيرهم من المجرمين البارزين عندما تيسر لهم الهرب لكي ينجوا من قبضة الشعب .

وقد حدث ذلك بالطبع ، بعد سنة طويلة استخدم النظام فيها كل ما لديه من قدرات سياسية وعسكرية وبوليسية متاحة له لتشتيت صفوف الجماهير وإجبارها على العودة الى بيوتها أو أعمالها ، ولكي يفعل النظام ذلك قتل الآلاف في الشوارع وفي المساجد وفي الجامعات وفي دواوين العمل علنا وبلا تمييز . إلا أن وجود الجماهير تزايد على الرغم من كل تلك الاجراءات . وخرجت الجماهير بالملايين عندما ازداد النظام في الشهور الاخيرة من حياته عنفا وبطشا . ولما أخذ النظام يثن تحت ضغط الجماهير التي لم تعد تعباً لحياتها ، ولم يعد قادرا على الصمود أمام هجماتها الضارية ، أجبر على تقديم التنازل الأكبر من جانبه : ألا وهو التضحية بالشاه الذي هرب من البلاد بلا رجعة ، وبعدها تلاحق تراجع النظام .

واستطاع زعيم الثورة العظيم الذي كانت كل كلمة منه بمثابة درس في الوعي والتصميم والعمل من أجل هدف لكل فرد في ايران ، أن يشكل الحكومة الثورية اعتمادا على قدرة الله تعالى الذي تفوق قدرته كل من سواه ، وبالاتكال على إرادة الشعب الصلبة . وانهار حكم الشاه الفاشم تلقائيا اذ لم يعد أمامه من خيار آخر ، وتلاشى . وكانت شكنات الجيش الخالية من الجنود والضباط تشكل آخر المعاقل . وفي الساعات الاخيرة قاومت عدة مواقع عسكرية لكن دون جدوى لان الشعب كان موجودا في كل مكان واستطاع التغلب على من قاوم . كانت معجزة هذه الثورة انتصار الشعب . ولم يحصل الشعب على السلاح إلا بعد سقوط الحاميات العسكرية ، الأمر الذي لم يحدث إلا بعد سقوط النظام فعلا ، واستخدمت تلك الاسلحة في حماية النظام الثوري الجديد . ان الشعب بشبابه وشيوخه وبرجاله ونسائه كان هو الاداة التي أسقطت نظام الشاه الذي كان مسلحا حتى اسنانه ويحظى بدعم الدول الكبرى . والشعب هو الذي استطاع أن يقيم النظام الجمهوري الاسلامي وكان سلاحه هو ايمانه وعزمه ودمه - فكان أن انتصر الدم على السيف .

إن عقيدة انتصار الدم على السيف هي سياسة مقاومة المظلومين للظالم ، والتي أعلنها قائد ثورتنا منذ زمن طويل قبل إندلاع الثورة ، وكان الانتصار الأول لثورتنا هو الانتصار على النظام المسلح للشاه الذي كان الغرب والولايات المتحدة يدعمه بقوة . ومنذ ذلك الحين حققت الثورة انتصارات أخرى يعتبر بعضها أهم من هزيمة الشاه . إنها تجربة لا مثيل لها ، على الأقل في القرن الأخير ، وتستاهل الدراسة بعناية من قبل البلدان الرازحة تحت الهيمنة ، ومن قبل الدول المهيمنة التي تستهين بقوة الشعوب على السواء .

ثانيا ، لقد قامت هذه الثورة على أساس الدين ، على أساس الاسلام ، وهناك ثورات عديدة في التاريخ كانت العقيدة الدينية هي المحرك لها ، ولكن كثيرا من المحللين أغفلوا هذا العامل ، أو قللوا من أهميته ، على أن ثورتنا أخذت كل شيء من الاسلام : أهدافها ، ومبادئها ، ونهجها في الكفاح علاوة على شكل النظام الجديد ، ونوعية إدارته .

وتعطي هذه الحقيقة أبعادا مثيرة لماهية الثورة ، ومعان جديدة لانتصاراتها . وكما نعلم ، كان الاسلام هدفا لحملات القوى الاستعمارية وعملائها المخربين خلال المائة والخمسين سنة الماضية لقدرته التي لا حد لها على الثورة والبناء . بالإضافة إلى أن الاسلام عقيدة مقدسة ، ودين إلهي لأكثر من خمسين بلدا ، ونحن مليار من البشر . فإذا انتصرت ثورة بروح الاسلام ومضمونه ، فهو انتصار لذلك المليار من البشر على جميع الغزوات التاريخية ضد الاسلام ، ومن أجل هذا رجب مئات الملايين من المسلمين في عشرات من البلدان الاسلامية بانتصار ثورتنا .

هذه الخاصية الدينية هي التي حمت شعبنا وقائد ثورتنا ومسؤولينا من التراجع والاستسلام للضعف والهزيمة ، فلا هزيمة عندما نقاتل في سبيل الله ، ناهيك عن الخوف أو الضعف أو التخاذل .

ثالثا ، كان عدم الاعتماد على الغرب أو الشرق ميزة فريدة أخرى لهذه الثورة ، وتشكل السياسة الرئيسية لنظامنا الثوري . وهي - في حد ذاتها - مظهر من مظاهر الايمان بالله واتكالنا عليه في كل مجالات حياتنا الشخصية والاجتماعية . إن

الفكرة المسيطرة اليوم على الساحة السياسية هي أن لا بقاء لحركة في عالمنا المعاصر بدون الاعتماد على دولة أو كتلة من الدول . وقد يكون هناك جدل حول مدى الاعتماد ، إلا أنه لا خلاف على المبدأ فيما يظهر ، وكأنه مبدأ مقدس . بل إن أولئك الناس الذين تبنوا ، نظرياً ، مبدأ عدم الاعتماد على الغير وعدم الانحياز نجد أنهم ، عملياً ، لا يفترضون إمكان نجاحه : في مثل هذه الأجواء قدمت ثورتنا فلسفة جديدة ، والتزمت بها في إخلاص . وأثبتت ثورتنا بالدليل أنه يمكن تجاهل القوى الامبريالية الشرعية ، ومقاومة تكتيكاتها التسلطية ، وإفشال سياسة الابتزاز على شريطة الايمان بقدرة أقوى من كل القوى المادية ، قدرة الله سبحانه .

كنا نعلم جيداً بأنه يجب أن ندفع ثمننا باهظاً لعقيدتنا وكفاحنا ، وقد أعددتنا أنفسنا لذلك .

ولتكن هذه التجربة هادياً للشعوب إلى الاستقلال الحقيقي ، ونبذ هيمنة السدول الكبرى ، فإن الاتجاه الحالي لتوزيع القوى يهدد البشرية بمستقبل مريع للغاية .

رابعا ، إن لثورتنا صفة مميزة أخرى لا تزال تتجلى حتى الآن ، وتتمثل في أنه كان عليها أن تعاني من قدر هائل من العداء ، وأن تتعرض لضربات لا مثيل لها . وبكل تأكيد لا تسلم أية ثورة من الضربات المضادة من قبل نظام القوى المسيطر على العالم ، ولكن تعدد أشكال العداء وضارته مما تعرضنا له في السنوات التسع الماضية يؤلف قصة مثيرة وطريفة . فلم تكد الثورة تبلغ ذروتها حتى تعرضت لحملات عدائية أكثرها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . وبمرور الزمن كشف بعض المسؤولين عن أسرار الشهور الأخيرة من حكم الشاه الاستبدادي ، فقد حاولت الإدارة الأمريكية ، ممثلة في الرئيس ومستشاره لشؤون الأمن القومي ، أن تشد من أزر الشاه وتحشه على أن يكون أشد حزماً . وكان المقصود بهذا الحزم هو ما تبين من تصريحات شخص اسمه الجنرال هوزر ، وكان قد جاء إلى طهران بمفاته ممثلاً خاصاً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية . كانت وجهة نظر هذا الشخص وبناء على التوصيات التي تلقاها أنه يجب الحفاظ على نظام الشاه حتى ولو أدى إلى قتل عشرات الألوف من أفراد الشعب . وكان تبريره الغريب لهذا هو : "إن ذلك أفضل من أن يقتل فيما بعد أضعاف هذا العدد" . ولم يكن يمح في نظر

السلطات الأمريكية أن عدم التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لإيران من شأنه أن يحقن دماء عشرات الآلاف آنشد ودماء أضعاف ذلك العدد فيما بعد .

ولا شك أن إجهاد مهمة هوزر ، وهروبه من طهران ، وهروب أو القبض على كل العناصر التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة لتنفيذ مخططاتها الشريرة ، كل هذا لم يكن له سوى سبب واحد هو موجات الثورة الكاسحة . وشدة بأس الأمة التي هبت للقتال في سبيل الله دون أن تخشى أحدا سوى الله . فلم يكن أعداء الثورة هم الذين استسلموا في بساطة ، ولكنها الثورة هي التي أجبرتهم على الفرار بعد أن كانوا قد مارسوا كل ما استطاعوه من ضغوط على يد الشاه الخائن .

لقد ظهر التآمر المعادي للثورة بعد انتصارها بأشكال أخرى ، أولا بتسلل عملاء العدو إلى مناصب الثورة ، وثانيا ، بتنظيم القوى والأحزاب والجماعات المعارضة في جو الحرية السياسية الذي انبج بعد عقود من القهر الديكتاتوري . ومن الأمثلة على الحالة الأولى أن عميلا مخلصا قد تمكن بالحيلة والخديعة أن يعين قائدا ل سلاح الطيران في الأيام الأولى للثورة ، وقدم إلى محكمة الثورة بعد ذلك بتهمة الخيانة وأعدم . ومن الأمثلة على الحالة الثانية يكفي أن نقول إنه في غضون الشهور الأولى للثورة على الساحة في إيران نحو ٤٠٠ حزب وجماعة سياسية تضم فيما تضم حزب المواليين للشاه ، والشيوعيين ، والانفصاليين ، وأنصار الجامعة الإيرانية ، ولا ننسى أن بعض السفارات الأجنبية في طهران ، وخاصة سفارة الشيطان الأكبر ، كانت مراكز لتنظيم تلك الجماعات ، ومدها بالمال والأفكار .

وكان الإرهاب الدموي الذي لا يعرف الرحمة أحد أشكال العداء الذي وجه إلى ثورتنا . فقد تمكنت جماعات إرهابية لا قاعدة شعبية لها ، بما سرقته من أسلحة وذخيرة ومتفجرات - ولم يكن هذا أمرا صعبا في الأيام الأولى للثورة التي سادتها الفوضى - وبالدعم الذي قدمته لها بعض الحكومات الأجنبية ، تمكنت من تأسيس أكبر شبكة إرهابية في إيران .

لقد كانت عمليات الاغتيال الغردي والجماعي ، وعمليات انفجار القنابل الضخمة ، واختطاف الطائرات والمواطنين ، وحالات التعذيب الرهيبة ، وإطلاق الرصاص بشكل عشوائي ، وارتكاب المذابح المتعمدة للشعب من بين التدابير التي أقدمت عليها بعض الجماعات الإرهابية في إيران ، بتأييد وتشجيع من أعداء ثورتنا الثمين . وقد مثل ضحايا هذا العنف الوحشي كل طبقات المجتمع الإيراني : فقد كان من بينهم بعض كبار قادة الثورة وسلطاتها وكذلك مواطنون عاديون كالعمال والكادحين المستضعفين من الرجال والنساء ، وبطيعة الحال عدد من الأطفال وعابري السبيل الأبرياء .

ونحن نرى اليوم قادة تلك الجماعات الإرهابية ، الذين كثيرا ما أعلنوا مسؤوليتهم عن أعمالهم الإجرامية ، يتمتعون بالأمن والحماية ، وتوفر لهم حياة رغدة في الولايات المتحدة وفرنسا وبعض بلدان أوروبا الغربية الأخرى ، ويوصفون بأنهم "معارضو الثورة" . ونرى في نفس الوقت البلدان التي ترعى أولئك الإرهابيين توجه إلى جمهورية إيران الإسلامية تهمة "الإرهاب" . ومن المفارقات السياسية المثيرة للدهشة أن الضحايا الأبرياء لذلك الإرهاب الوحشي الأعمى هم الذين توجه إليهم تهمة "الإرهاب" من جانب أولئك الذين ساعدوا على إنشاء تلك الجماعات الإرهابية وتولوا رعايتها .

وبوصفي رئيسا للجمهورية وخادما لبلدي ، ومن ضحايا أحد الهجمات الإرهابية الوحشية التي أحبطت بمشيئة الله تعالى ، يشرفني أن أعلن هنا أن آيا من هذه الأعمال الوحشية وعمليات إراقة الدماء لم تتمكن من زعزعة إرادة شعبنا ، رغم أن ذلك الإرهاب بلغ حدا لم يسبق له مثيل . ففي واحدة فحسب من تلك العمليات الإرهابية استشهد نحو ٧٢ شخصية من كبار القادة والمسؤولين ، بما في ذلك عدد من الوزراء وعشرات من أعضاء البرلمان وبعض الشخصيات التي لا يمكن تعويضها من قادة ثورتنا ، كالشهيد آية الله بهشتي . وفي عملية أخرى استشهد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء معا . إلا أن كل هذه الأعمال الوحشية لم تزد شعبنا إلا إيمانا بالله واتكالا عليه ، كما أنها زادت من حدة الغضب الثوري .

والانقلابات العسكرية هي التجربة الدموية التقليدية في كل الثورات التي تديرها الدول الكبرى . وفي حالة الثورة الإيرانية ، دبرت ضدها انقلابات عدة مرات ،

ووصلت في إحداها الى مرحلة بالغة الخطورة . ولولا تأييد شعبنا ويقظة مسؤولينا لنجحت تنبؤات الجنرال الامريكي بوقوع العديد من حمامات الدم والمذابح التي يقتل فيها الملايين من الشعب .

بيد أن أخطر وأفجع الاعمال العدائية وأكثرها إيلاما من جانب أعدائنا هو فرض الحرب على ثورتنا ، وذلك بإشارة غريزة الطموح لدى أحد جيراننا وحشه على غزو بلدنا وطمانته بالحصول على كل أنواع المساعدة والدعم .

واليوم ، بعد مضي زهاء سبع سنوات من الحرب ، يتضح تماما للجميع أن الغزو الذي قام به الجيش العراقي لإيران يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، أي بعد قيام الجمهورية الاسلامية ب ١٩ شهرا ، كان يهدف في الحقيقة إلى هزيمة الثورة والاطاحة بالجمهورية الإسلامية . لقد اشترك في هذا الغزو ١٠ فرق ومئات الطائرات من المقاتلات القاذفة ، وكان الهجوم من البر والجو والبحر . وكانت هناك أيضا أهداف توسعية ، مثل ضم أحد الاقاليم الإيرانية ، وهي حقيقة كانت موضع الاعتراف المتكرر بها في الصحف والمنشورات العراقية وفي المقالات التي يكتبها كتاب مأجورون غير عراقيين . وكثيرا ما أعلن العراقيون هذه الاهداف صراحة وبوضوح .

أما المكافأة التي كان العراق يتوقع الحصول عليها من هذا الغزو فهي ، بالإضافة الى تحقيق استقرار الوضع الداخلي فيه ، الظهور بمظهر الدولة المهيمنة على المنطقة أو على الأقل على الساحة العربية : وكان ذلك يعني الكثير جدا لحكام العراق . ومن البواعث الأخرى بالتاكيد الوصول إلى حدود ساحلية لا يستهان بها في منطقة الخليج الفارسي البالغة الأهمية .

ولو تحقق انتصار العراق الذي كان سيقترن بهزيمة إيران وتفكيك أوصالها وسقوط الجمهورية الاسلامية لحققت الدول ذات النزعة الامبريالية أيضا هدفا هاما ، ألا وهو الاطاحة بالنظام الجديد الذي أوقع الاضطراب في الميزان الاقتصادي والسياسي القائم ، ووضع نهاية لنفوذ الدول الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة . وفي حالة هزيمتنا ، كانت المياه ستعود إلى مجاريها بالنسبة للولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى ، لتتكرر من جديد قصة النفوذ الاقتصادي والسياسي .

ولابد لنا من أن نعترف بأننا قد أخذنا على غرّة في بادئ الأمر . لقد كان إنشغالنا بمشاكل داخلية عديدة تتصل بالثورة وافتقارنا إلى التجربة الكافية هما السببان اللذان جعلنا الغزو أمرا ممكنا ، ولكن خصائص ثورتنا هي التي أنجدتنا . ففي غضون أشهر قليلة ، أمكن بفضل الجهود الهائلة والتضحيات الكبيرة التي بذلها شعبنا وقواته المسلحة تحرير جزء كبير من أراضينا المحتلة . إلا أن الآثار المفجعة لهذا الغزو تفوق الوصف . فكم من مدن عامرة مثل عبادان وخرامشهر والحويزة وقصر شيرين قد دمرت تماما وسويت بالأرض ، بل إن مدينة ديزفول وحدها صوبت إليها ٢٥٠ قذيفة أرض - أرض ... وكم من قرى أهلة لم يبق منها حتى جدار متصدع ... وكم من مصانع تحولت إلى أكوام من ركام الحديد ... وكم من مزارع محيت من الوجود ... وكم من آثار ثقافية حضارية لا تقدر بثمن تعرضت لأضرار خطيرة ... والأعز والأغلى من كل هذا هو الأرواح الذكية التي أزهقت ... والمواطنون الأبرياء الذين قتلوا .

إن ارتكاب جرائم الحرب ، كشن الهجمات الوحشية على المناطق الأهلة بالسكان المدنيين ، وارتكاب المذابح التي قتل فيها الآلاف من النساء والأطفال العزل ، وأسر المسافرين وعابري السبيل على قارعة الطرق في المناطق المحتلة خلال الأسابيع الأولى للحرب ، وخرق التعهدات والقوانين الدولية ، كاستخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع وشن الهجمات الجوية على السفن التجارية والطائرات المدنية وطائرات نقل الركاب والقطارات - كل هذه الأعمال مجرد أمثلة للفظائع التي ارتكبتها النظام العراقي والتي تم تسجيلها ولكنها لا تزال مستمرة طوال هذه الحرب .

وبعد أن استطاع الشعب الإيراني أن يتدبر ما حدث ويستخلص النتائج والعبر من الأحداث التي واجهها خلال المرحلة الأولى من جهوده في تلك الحرب ، أدرك حقيقة بالغة المرارة ، ألا وهي أن الأمن القائم على وعود وتعهدات من معتد مشير للحرب يكون واهن البنيان ، وأن الثقة في مثل هذا الأمن تمثل مذاجة بالغة بعيدة عن المنطق والصواب .

لقد أعلن رئيس النظام العراقي صراحة أن الاتفاق الذي وقّعه مع الحكومة الإيرانية في عام ١٩٧٥ ، والمعروف باتفاق الجزائر ، قد تم توقيعه في ظروف كان

العراق فيها ضعيفا ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق نافذا ولا ملزما ، ثم مزق نسخة من هذا الاتفاق وبدأ غزوه لإيران بعد أيام قليلة .
وقد تلقى الشعب الإيراني من ذلك درسا مُرّا استخلص منه العبر . فمنذ تلك اللحظة ، اتخذ شعبنا الشائر والواعي قراره ، وحدد الهدف من جهوده بوضوح ، وقرر ألا تكون غايته مجرد تحرير الأراضي المحتلة والحصول على تعويض عن الخسائر الحربية التي لحقت به - وهي من الحقوق المُسلم بها للشعب الإيراني ، وإن كان الكثير من الخسائر لا يمكن تعويضها - وإنما الهدف الأهم هو معاقبة المعتدي واقتلاع جذور العدوان .

اننا باقتراح معاقبة المعتدي نسمي إلى إرساء قاعدة مضمونة لامننا الوطني ولاستتباب الأمن والاستقرار في كل أنحاء المنطقة . فإذا عوقب أي معتد بسبب عدوانه مرة واحدة من جانب المجتمع الدولي ، أمكننا التأكد من أن غريزة العدوان التي تقتزن دوما بالعناصر الشريرة والانتهازية سوف تكبح لسنوات عديدة مقبلة ، مما يؤدي إلى تجنب منطقتنا ، بل وربما العالم بأسره ، النتائج المأساوية لحروب عدوانية لا مبرر لها .

لقد ضمنت محاكمات نورمبرغ الأمن والسلم على مدى أربعين سنة لدول أوروبا التي كانت مسرحا للحروب . فلماذا نطرح تجربة نورمبرغ جانبها ؟

وعندما كانت آلاف الكيلومترات المربعة من بلدنا تحت الاحتلال ، ملّطت الدول الكبرى علينا ، مستغلة وسائلها الإعلامية القوية ، ضغوطا هائلة لقبول وقف إطلاق النار في مقابل تشكيل لجنة تضع الترتيبات لعودة الغازي إلى الحدود الدولية . وكان ذلك يعني أن نترك قطعة من وجودنا وجزءا من شرفنا وكرامتنا تحت أقدام العدو ، ونستجدي الاهتمام من هذه اللجنة الدولية أو تلك أملا في استعادة سلامتنا الإقليمية . ولم تكن هناك إهانة أكبر من ذلك توجه إلى فطنة شعب ثوري نبيل . إن أقل الناس علما بما يجري في العالم لتشخص أمامهم المأساة الدموية للشعب الفلسطيني مبررا لرفض أمثال هذه المقترحات الاستبدادية . ولو كانت عمليات وقف إطلاق النار المفروضة والوعود الخادعة الجوفاء قد أعادت الحقوق المشروعة والجلية للشعب الفلسطيني ، لأمكن لها أن تعين الشعوب الأخرى أيضا على استعادة حقوقها .

وفيما يتعلق بقضيتنا اليوم ، وبعد أن حررنا الجزء الأكبر من أراضينا المحتلة من خلال الجهود البطولية لشعبنا وعلى حساب دمائهم الغالية ، مع أن بعض الأجزاء مثل نغط - شهر مازالت تحت الاحتلال ، فإننا نعتقد أن أول مهمة لنا هي معاقبة المعتدي . واليوم ، عندما ننظر إلى ما لا يمكن استرداده من نفقات الحرب المفروضة علينا ، فإننا نرى أن هذه المهمة ، معاقبة المعتدي ، تزداد في أهميتها عن أي وقت مضى ، ذلك لأننا نعتقد أنه ما لم يعاقب المعتدي ، فإن أي انجاز آخر يمثل خسارة لشعبنا . وباعتبارنا أمة تحملت أعباء الحرب لسبع سنين ، فإننا نتوق إلى السلم

أكثر من غيرنا ، ولكننا نعتقد أن السلم إذا أريد له الدوام ، لا يتحقق إلا بمعاقبة المعتدي الذي أضاف إلى جريمة اعتدائه الاولى جرائم أخرى كثيرة منذ بدء الحرب .

واليوم ، كما في عام ١٩٧٥ ، يقف العراق موقف ضعف يعلمه الجميع . ولن يلبث ذلك النوع من السلم الذي يقبله النظام العراقي اليوم أن يتلاشى في لحظات بعد بضع سنين أو حالما يظن ذلك النظام أنه قد أصبح في مركز قوة ، فتجتاح المنطقة حرب أخرى . فالضمان الوحيد للمستقبل هو معاقبة المعتدي .

إن السلم كلمة جميلة جذابة دون شك . وهذا صحيح إلى درجة أن أكبر الجهات الدولية التي تثير الحروب وأكبر منتجي الأسلحة لتدمير العالم تتشدد بهذه الكلمة وتنادي بها رياء لكننا نرى أن العدالة التي ينظر إليها الأقوياء والطفاء بحذر يشوبه الخوف ، هي كلمة أكثر أهمية وأسمى من السلم .

إن عدد الدين ضحوا برفاهتهم وأمنهم وحياتهم في سبيل الحفاظ على العدالة ، عدد لا يستهان به . ونحن نعتزف دائما بأن هؤلاء الناس من أعظم الأبطال . فما زالت المدن الأوروبية تفخر بمقاومتها للعدوان الهتلري ، وما زالت مدينة موسكو تفخر باحراق نفسها مما أذهل جيش نابليون وأصابه بخيبة الأمل ، وما زالت مدينة ليننغراد تفخر بممودها لأربع سنوات أمام حصار الغزاة النازيين .

إن الأمم المتحدة بصفة خاصة ملتزمة ، طبقا للمادة الاولى من ميثاقها ذاته ، بضمان العدالة عن طريق العملية الخاصة باتخاذ التدابير ضد أعمال العدوان . وهذا هو كل ما نتوقعه من العالم ومن الأمم المتحدة .

إن الدول الكبرى تسمي هذه الحرب المفروضة علينا رياء "حربا لا طائل من ورائها" ، ولكنها في نفس الوقت تقدم الدعم السامي والعسكري والاقتصادي المستمر للطرف المعتدي الذي بدأ هذه الحرب .

ولا شك في أن شن حرب كهذه يبقى دوما بلا جدوى ، ولكن طالما بقي المعتدي يأمل في تحقيق هدفه الشرير ، فإنها لا تسمى أبدا حربا لا طائل وراءها .

إلا أن هذه الحرب قد أصبح لها اليوم ما يبررها لدى شعبنا ، إذ هي تعني : إنكار الذات وبذل الجهود البطولية لإزالة العدوان والبرهنة على أن الشعوب لديها

القدرة ، في مواجهة إرادة القوى الكبرى ، على الدفاع عن ثورتها واستقرارها وسلامتها الإقليمية . إن شعبنا يعمل بتضحياته الهائلة على نبذ مفهوم يؤدي دائما إلى العدوان والحرب : وهو المفهوم الذي مفاده ان الاعتماد على الاسلحة المتقدمة وعلى دعم القوى الكبرى يمثل ضمانا للنجاح .

ولقد سعى الشعب الايراني على مدى السنوات السبع الاخيرة إلى الحصول على اجابة لسؤال هام . وأود اليوم أن أطرح هذا السؤال من هذه المنصة ، وهو : لماذا اختارت كل هذه الحكومات - التي تعلم علم اليقين أن النظام العراقي هو الذي بدأ الحرب واستهل العدوان ، وما أكثر عدد الذين يعلمون هذا - لماذا اختارت أن تظل صامته في مواجهة هذه الجريمة الدولية الكبرى ؟ ولماذا تنزع وسائل الاعلام العالمية إلى تجاهل مسؤوليتها الكبرى نحو الضمير الإنساني وتجاهل الرؤية التاريخية لهذه القضية ؟

ربما يكمن مفتاح حل هذه المسألة ، بصفة خاصة ، في العلاقات السياسية في عالمنا المعاصر ، وفي المعادلة الرياضية الخاطئة التي أوجدتها سيطرة الدول الكبرى في العلاقات الدولية . إلا أن شعبنا يبدو أنه قد اكتشف هذه الحقائق على الرغم من كل ذلك .

أما السؤال الذي لا يمكن أن نعثر له على اجابة مقنعة فهو : لماذا تجاهل تماما مجلس الأمن للأمم المتحدة التزاماته ، باعتباره جهازا أنشئ في المقام الاول للحفاظ على الأمن الدولي ومواجهة العدوان ، بل وتصرف بما يتعارض مع واجبه ؟ انني أعتقد أن الجميع يعلمون أن مجلس الأمن لم يبد أي رد فعل عندما بدأ العراق غزو إيران على جبهة طولها ألف كيلومتر . لقد اجتاز جيش العراق الحدود الدولية في اسبوع واحد ، وشب أقدامه داخل إيران في مواقع تبعد من ٧٠ إلى ٩٠ كيلومترا عن تلك الحدود ، وأعلنت بعض السلطات العراقية أن جيش العراق يعتزم البقاء في تلك المواقع إلى الأبد .

ولم يتحرك مجلس الأمن إلا بعد ثبوت حقيقة العدوان ، فأصدر قراره الأول في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ . إلا انه لم ترد في ذلك القرار أية إشارة الى العدوان أو الاحتلال ، ولم يطالب المجلس بضرورة العودة الى الحدود الدولية ، بل - وهو ما كان مشارا للدهشة - دعا الطرفين الى عدم اللجوء "الى مزيد من استخدام القوة" . وكان معنى ذلك في الحقيقة هو التواطؤ بالتفاضي تماما عن احتلال أراضينا المعنية ، والاقتصار ببساطة على مطالبة الجيش العراقي بالكف عن التقدم . أمّا عن إيران فقد دعا القرار شعبها الى وقف القتال ضد المعتدي .

وكان ذلك أول تدبير اتخذته مجلس الأمن وأهدر فيه إهدارا قبيحا ومحرزنا التزاماته الرئيسية المتعلقة بمون السلم والأمن الدوليين .

وبعد ذلك ساد صمت مطبق في مجلس الأمن لفترة طويلة ، الى أن تم تحرير خرامشهر إثر عملية عسكرية قصمت ظهر جيش الاحتلال وأسفرت عن الأسر المهين لآلاف من جنود العدو وضباطه . غير ان مجلس الأمن كان حتى ذلك الحين قد نسي تماما أمر هذه الحرب الدامية المستمرة التي تنمدر أنباؤها نشرات الاخبار الدولية كل يوم .

وهكذا عاد مجلس الأمن فتذكّر فجأة حرب إيران والعراق . وبعد أسابيع من تحرير خرامشهر ، اعتمد المجلس قراره الثاني المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ . والآن يدعو المجلس الى العودة الى الحدود الدولية . ولكن ما يطالب به كان قد تحقق بالفعل بفضل بطولة شعبنا وبسالة وتضحية مقاتليه الذين كانوا قد حرروا آنذاك الجزء الأكبر من الأراضي المحتلة . وقد تجلّى في ذلك القرار أيضا السهو المتعمد عن نقاط عديدة : إذ لم ترد به أية إشارة للعدوان ، ولن يرد فيه ذكر المعتدي ، أو أي شيء عن الدمار أو الخسائر أو أية تعويضات ، ولم يوفر أية ضمانات حقيقة للأمن والاستقرار ، ولم يورد كلمة واحدة عن معاقبة المتسبب في انعدام الأمن . فقد اختار المجلس أن يلزم في قراره الصمت بشأن تلك المسائل الحيوية جميعا .

وعلى ذلك فقد وجدنا أنفسنا مرة أخرى ندافع وحدنا عن حقوقنا المشروعة . ومن واجبي أن أحيط الجمعية العامة علما بأن الموقف الذي اتخذته مجلس الأمن من الحرب التي فرضت علينا لم يتغير حتى يومنا هذا .

ومما لا شك فيه أن المبادرات المستقلة التي اضطلع بها الأمين العام أسهمت بعض الشيء في تحقيق أهداف الأمم المتحدة ، ولكن مساعيها الحميدة لم تقابل بالتقدير . بيد أنه يجدر بي أن أسجل الشكر في هذا المقام على ما بذله من جهود ومسانع حميدة . كما يجدر بي أن أنوه باسم أولاد بالمر رئيس الوزراء السويدي الراحل ، الذي حاول مخلصاً تقديم العون بصفته ممثلاً خاصاً للأمين العام .

وتعد رحلة الأمين العام إلى طهران وما أجراه من محادثات مفيدة بشأن قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) خطوة أخرى في هذا الاتجاه . ونحن نرى أن تلك المباحثات كانت موضوعية ونافعة ، شأنها شأن تقرير الأمين العام . ولكن مما يؤسف له أن بعض الأعضاء ذوي النفوذ في مجلس الأمن يفضلون فيما يبدو تجاهل هذه الحقيقة . وهؤلاء هم نفس الأعضاء الذين حاولوا منذ البداية استغلال هذا القرار كوسيلة لممارسة الضغط على جمهورية إيران الإسلامية . وقد أبلغنا الأمين العام برأينا بوضوح لا لبس فيه ، وننتظر من المجلس أن يستخدم الإمكانيات المتاحة له استخداماً سليماً .

هل لدى المجلس ما يقوله بشأن أخلاقه بأول واجباته ، ألا وهو اتخاذ التدابير في مواجهة أي عمل عدواني ، حسبما ينص عليه الفصل الأول من الميثاق باعتباره أهم مقاصد المجلس ؟ وما هي الضغوط التي مارسها مجلس الأمن على العراق فيما يتعلق بتهديد السلم أو الإخلال بالسلم واللجوء إلى القوة على نحو ما ورد في الفصل السابع ؟

إن أقل ما يمكن أن تنتظره جمهورية إيران الإسلامية - ضحية العدوان الدموي المدمر - من مجلس الأمن هو عدم التحيز ، لأننا نعرف جميعاً أن من واجب المجلس اتخاذ تدابير ضد الأعمال العدوانية ومساندة ضحايا العدوان ، وليس التزام الحياد بين المعتدي والضحية . ولكن هل يستطيع مجلس الأمن أن يدعي حتى أنه قد سلك سلوكاً محايداً في هذه القضية ؟

في رأينا أن إرادة بعض الدول الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، هي التي دفعت مجلس الأمن إلى التردد في هذا الموقف الشائن المستهجن . ومن ثم فقد يمكن القول بأن أسس الأمن التي يدعمها مجلس أمن كهذا لا تعدو أن تكون قصوراً جميلة

من ورق . إن أمم العالم ، وخاصة شعوب العالم الثالث التي ترغب في البقاء مستقلة عن الدولتين العظميين الرئيسيتين ، لن يسعها أبدا الركون الى مثل هذا المجلس لكفالة أمنها .

والواقع ان عدم إدانة العراق لعدوانه لا تسهم في استمرار الحرب فحسب ، بل انها تذكى نيرانها .

وها هو الخليج الفارسي قد تحوّل الآن الى برميل بارود خطر ، بفضل وجود الولايات المتحدة في المنطقة هي وغيرها من البلدان التي حذت حذوها نتيجة لوسواس الشيطان الاكبر وضفوطه .

وأود في هذا المنعطف أن استرعي على وجه الاستعجال انتباه الجمعية العامة وشعب الولايات المتحدة الى الخطر الجسيم والمائل الذي تسببت فيه الحكومة الامريكية بالعمل الاخير الذي ارتكبته في الخليج الفارسي ، والذي لا يهدد المنطقة وحدها وإنما العالم بأسره . فبالأمس هاجمت بعض السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة "إيران أجر" ، وهي سفينة تجارية إيرانية ، مما أسفر عن أربعة قتلى وثلاثة جرحى ، وتم التحفظ على السفينة واحتجاز أفراد طاقمها . وقد أذاعت محطات التلفزيون الامريكية أمس أن السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة أطلقت النار على تلك السفينة بينما كانت تبث ألفاما في مياه الخليج ، ناشرين بذلك ، كما جرت العادة ، مجموعة من الأكاذيب على الشعب الامريكي . ولكنني أعلن هنا أن السفينة سفينة تجارية اسمها "إيران أجر" وليست زورقا حربيا .

ان هذه بداية لسلسلة من الاحداث لن تقتصر شمارها المريعة على الخليج الفارسي . وسوف تتحمل الولايات المتحدة التي أشارت هذه الاضطرابات مسؤولية ما سيترب على ذلك من أحداث . فهل نصدق الآن مزاعم الولايات المتحدة المشجوبة عن رغبتها في إقرار السلم والهدوء في منطقة الخليج الفارسي ، أم نصدق هذا العمل الصريح المارخ الملموس الذي يستهدف بشكل سافر إذكاء نار الحرب ؟ انني أعلن هنا صراحة ودون أي لبس أو غموض ان الولايات المتحدة ستلقى الرد المناسب على هذا العمل المقيت .

وليست هذه سوى إحدى العواقب الوخيمة للحرب المفروضة ونتيجة مباشرة لعجز مجلس الأمن عن اتخاذ التدابير السليمة ضد العدوان العراقي . ولو كان مجلس الأمن قد أدان العراق لبدئها الحرب ، وأدانها بعد ذلك لبدئها ما يسمى بحرب المدن ، ولشروعها في وقت لاحق في مهاجمة السفن ، لما جرأت الولايات المتحدة اليوم على تهديد السلم والأمن الدوليين على هذا النحو السافر ، بالرغم من معارضة الرأي العام العالمي ووجود ضغوط داخلية وعلى إثر اتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اضطلعت الولايات المتحدة بدور رئيسي في إعداده واعتماده . ألم يتخذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) إلا لغرض الضغوط على جمهورية إيران الإسلامية ؟

اني لأجد لزاما عليّ أن أعلن للعالم ، وخاصة لشعب الولايات المتحدة العظيم ، أن الوجود العسكري للولايات المتحدة الذي يرفع عما التهديد في الخليج الفارسي ليس سوى مظهر واضح آخر لعداء النظام الأمريكي للشعب الإيراني .

ان فصلا كبيرا من تاريخنا ، فصلا شديدا المرارة ، ملطخا بالدماء وحافلا بالشور ، يزخر بالعداوات والضغائن الأمريكية نحو أمتنا ، ومن بين ما سجل في هذا الفصل : خمسة وعشرون عاما من تقديم الدعم للنظام البهلوي الدموي والمستبد ، والتواطؤ مع الشاه في جميع الجرائم التي ارتكبها في حق شعبنا ، والمشاركة في نهب ثروة الأمة ، والمواجهة الجادة لثورتنا في الشهور الأخيرة لحكم الشاه ، وتحريض الديكتاتور على قمع المظاهرات العارمة التي اشترك فيها الملايين من أبناء شعبنا وعلى استخدام شتى الوسائل والحيل لعرقلة مسار الثورة في السنوات الأولى لانتصارنا ، والاتصالات المستمرة والاستفزازية لسفارة الولايات المتحدة في طهران مع العناصر المعادية للثورة ، وتقديم المساعدة والعون المتواصلين للإرهابيين والمعادين للثورة خارج إيران ، وتجميد أرصدة الشعب وممتلكاته ، والامتناع عن توريد البضائع التي مدد شمنها بالفعل ، وعدم رد الأموال التي أخذها الشاه من الخزنة العامة وأودعها باسمه الشخصي في البنوك الأمريكية ، وبذل الجهود لغرض حصار اقتصادي على إيران وتكوين جبهة غربية متحدة ضد شعبنا ، والدعم السافر والفعال للعراق في حربها ضدنا ، وأخيرا التكتيك المستأسد واللامنطقي المتمثل في إرسال اسطول امريكي الى الخليج الفارسي على نحو يهدد بصورة خطيرة سلم المنطقة واستقرارها .

هذه بضعة أجزاء من قائمة الاتهام الذي توجهه أمتنا لحكومة الولايات المتحدة ، وهو اتهام يشكك في جميع الدعاوى الأمريكية المتشدقة بحب السلم وفي جميع تصريحات القادة الأمريكيين التي يعلنون فيها حسن نواياهم إزاء الجمهورية الإسلامية ، والتي لا يقصد منها فيما يبدو سوى خدمة أغراض الاستهلاك الداخلي .

لقد كانت الواقعة الأخيرة في القائمة الطويلة لأعمال العدوان الأمريكية على أمتنا هي المذبحة الدامية لحجاج أبرياء عزل في بيت الله الحرام بمكة على أيدي النظام السعودي ، حيث سقط نحو ٤٠٠ شهيد من الحجاج الإيرانيين وغير الإيرانيين معظمهم من النساء ، وحيث تعرضت أعداد أكبر للضرب والإصابة والتشويه . وتشير أدلة معينة إلى أن الولايات المتحدة قد اضطلعت بدور مؤثر في هذه الواقعة التاريخية البشعة التي لم يسبق لها مثيل .

فهل تستطيع حكومة الولايات المتحدة وعملاؤها السعوديون تقديم أي تفسير مقنع لقتل هذا العدد الهائل من الرجال والنساء الأبرياء ؟

لا شك أن المجرمين سيحاولون تبرير أعمالهم الشريرة ببعض الذرائع والإدعاءات ، غير أن طبيعة الحادث واضحة تماما ، فقد كان هناك نحو ٤٠٠ زائر قتيلا معظمهم من النساء من ناحية ، والشرطة المحلية المسلحة بالرشاشات والهرارات والغازات السامة من ناحية أخرى .

وإذا كانت الدماء التي أريقَت بغير وجه حق على أيدي المستبدين المتوحشين الافظاظ تحمل رسالة واضحة ، لا لعمرنا فحسب بل لكل العصور ، وتكشف الطبيعة الشريرة للقتلة ، فإن حادث مكة يوضح أيضا السلوك المنسق للولايات المتحدة والرجعيين العرب ويكشف النقاب عن التعاون السري للجانبين في منطقة الخليج الفارسي . ان ذلك يفضي على الحادث بعدا دوليا يجب النظر إليه بعين الاهتمام في المحافل الدولية .

ويجب أن أؤكد هنا أن هذا الاتهام موجه ضد قادة نظام الولايات المتحدة لا ضد الشعب الأمريكي الذي سيؤيدنا حتما في توجيه هذا الاتهام إذا أدرك ما فعلته حكومته ضد أمة أخرى .

لقد أثبت شعبنا أنه مؤمن بأهدافه وأنه مستعد للدفاع عنها بأرواح بنيه .

ان أمة كهذه لا تخاف من الولايات المتحدة ولا من أية دولة أخرى وسوف تثبت بعون الله أن النصر حليف الحق ومن يؤمن بالحق .

تلك هي قصة ثورتنا . لقد حملت هذه الثورة آمالا كبارا للأمم التي تعاني من اضطهاد الدول ذات العقلية الامبريالية ؛ كما استشارت العداوة العنيفة للدول الكبرى التي تسعى للسيطرة على العالم . غير أن تيار المعارضة هذا لم يستطع اقتلاع الشجرة الفتية لهذه الثورة لأنها كانت عميقة الجذور . لقد كانت الشجرة تنمو سريعا لكنها تمكنت من الصمود لعواصف عاتية ومدمرة . ولا تزال الثورة حيّة اليوم بالرغم من معارضة الدول الكبرى ومن المؤكد أنها ستبقى حيّة ؛ فتلك سنة الله عبر التاريخ ولن تجد لسنة الله تبديلا . هذه هي رسالتنا الحية والبليغة .

لقد حاول نظام الهيمنة بلا هوادة أن يثبت عكس ذلك حتى يجعل أمم العالم الثالث تعتقد أن مصيرها تقررته إرادة الدول الكبرى . لقد رفضنا ذلك وأنكرناه . لا شك أن نظام الهيمنة العالمي لم يكن يرغب في أن تتمكن الجمهورية الإسلامية من الحياة . لكن إرادتنا هي التي كتب لها النصر .

ان رسالتنا الى جميع الأمم والحكومات التي تريد الحفاظ على استقلالها وعدم الرضوخ لرغبات الدول الكبرى هي أن تعتمد على شعوبها دون أن يساورها أي شعور بالخوف .

ان رسالة ثورتنا تظل كما هي : رفض عقيدة الهيمنة . ان عالمنا اليوم مقسم في الواقع بين الدول الكبرى ذات العقلية الاستعمارية . فهي تعتقد انها سيدة العالم ومالكته . وبعبارة أخرى ، انقسم العالم الى أطراف تمارس الهيمنة وأطراف تـرزح تحتها وبات المسيطرون يقررون مصير الواقعيين تحت السيطرة . ان نظام الهيمنة العالمية يفذي وجود العلاقات غير المتكافئة بين الجانبين . ويرفض نظام الهيمنة العالمي الثورة رفضا تعسفيا ويخلق المشاكل للنظم الثورية . وتعد نيكاراغوا وبلدان الجنوب الافريقي من الامثلة الحية على ذلك الموقف .

ان نظام الهيمنة العالمي يسعى الى تقرير مصير الشعوب رغم إرادتها . ان الشعب الفلسطيني البريء نموذج واضح وأفغانستان نموذج آخر . ان نظام الهيمنة العالمي يتلاعب بالافكار والمفاهيم البشرية ويحرفها تبعاً لهواه ويحاول غرس تلك المعاني المشوّهة في عقول الشعوب ؛ ويعد مفهوما الإرهاب وحقوق الإنسان اثنين من تلك المفاهيم التي تستغل تحقيقاً للأهواء .

ان نظام السيطرة العالمية وقح بالقدر الكافي كي يغزو صراحة وعلى نحو مافر مباشر تلك البلدان التي تستثير غضبه . ولعل في غزو الولايات المتحدة لليبييا وغرينادا أحدث مثالين على ذلك .

ان نظام الهيمنة العالمية يسمح لنفسه بأن يتخذ القرارات للعالم بأمره ونياية عن جميع الأمم . بالامس كانت الغارة على هيروشيما ، واليوم يفخر رئيس الولايات المتحدة بهذا السلوك الوحشي الرهيب لاسلافه ، بل ويذهب الى أكثر من هذا مبررا ذلك بأنهم لو لم يقتلوا هؤلاء الالوف من البشر لكان من المحتمل أن يقتل أكثر منهم في أرجاء العالم ! فالرئيس الامريكي ذو قلب رؤوف رحيم على البشرية جمعاء ، اليس هو الأب الروحي للجنس البشري ؟

ان نظام الهيمنة العالمية يدعم النظم الفاشية والعنصرية مثل نظامي اسراييل وجنوب افريقيا ، ويستخدمهما - بوصفهما أنظمة متعطشة للدماء - كأذرع مسلحة مفاكة تستأسد على الشعوب المقهورة . ان لبنان المسلم الذي يقاوم الاعتداءات الاجرامية الصهيونية الآثمة بصبر وصمود ، ودول خط المواجهة الافريقية ، يعدان خير أمثلة على ذلك .

ان نظام السيطرة العالمية يعتبر أن له الحق في أن يمارس الضغط على المنظمات الدولية . ويعد مجلس الامن ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مثالين حيين على هذا .

ويعتقد نظام الهيمنة العالمية ان مصالحه الخاصة مصالح مطلقة ، أما مصالح الآخرين فلا وجود لها . وخير مثال على هذا هو تواجد السفن الحربية الامريكية في الخليج الفارسي بما تمثله من تهديد خطير للسلم . ولقد جاءت هذه السفن للدفاع عن المصالح الامريكية بينما تتجاهل تماما مصالح بلدان المنطقة .

ان نظام السيطرة العالمية يقبض بيديه في المقام الاول على آلة الدعاية ووسائل الاعلام في العالم ، فيشوه كل الحقائق ويضفي لمحة انسانية على سلوكه الشيطاني ، وبهذه الطريقة يفلت من مواجهة الرأي العام العالمي .

اننا نعتقد أنه يتعين على أمم وحكومات العالم الثالث ، وكذلك شعوب البلدان المسيطرة ألا تسمح ببقاء هذه الأوضاع الشريرة . يجب أن يقال للدول الكبرى عودي الى ديارك واتركي شؤون العالم لشعوبه . يجب أن نقول لهم : لستم أوصياء شرعيين على أحد .

يوجد في الامم المتحدة امتيازان لا مبرر لهما هما حق النقض والعضوية الدائمة في مجلس الامن . ولا بد من ازالتهما . وبازالتهما ستتحول الامم المتحدة حقا الى منظمة شعبية حقيقية يمكن أن تحل فيها جميع المشاكل . وإلا سيبقى مجلس الامن - كما هو اليوم - مجرد مصنع ورق يصدر قرارات لا قيمة لها ولا فعالية ، وستظل شعوب العالم تعتقد أنه لا يوجد مكان لحسم المشاكل الدولية ، وان الخيار الوحيد المتروك لها هو استخدام العنف .

في ظل هذه الظروف ، تكون رسالتنا الى حكومات العالم الثالث أنه ما دام نظام السيطرة والهيمنة مستمرا ، فلتتحد مع بعضها البعض ، اذ أن هذه هي الطريقة الوحيدة كي تصبح أكثر قوة . فالقوى التي تسيطر على عالمنا لا تقدر أي شيء سوى القوة ، ومن ثم يتعين علينا أن نخاطبها باللغة الوحيدة التي تفهمها أي لغة القوة . ان صحوة الشعوب وادراكها لطبيعة نظام الهيمنة ووظيفته يمثلان أقوى تأييد لحكومات العالم الثالث ومصدرا لقوة حقيقية قادرة على مقاومة الدول المسيطرة . ان قادة تلك الحكومات ليس لديها من يساعدها سوى ارادة شعوبها وقوة تلك الشعوب وأفكارها .

ان الاتحاد الذي نقترحه لبلدان العالم الثالث ليس حلغا لمحاربة الدول الكبرى ، لكنه اتحاد للدفاع عن انفسنا وللحيلولة دون اغتصاب حقوقنا المشروعة . والدول المسيطرة هي أيضا أكبر عامل لبذر بذور الفساد بكل أشكاله ، الفساد الاخلاقي ، والفساد الجنسي ، والفساد الايدلوجي . ان الدوافع السياسية والاقتصادية ودافع التجسس لدى الدول الكبرى هي العوامل الحقيقية التي تعمل على ادامة هذه الموبقات الاخلاقية . والحقيقة هي أنه في عالمنا اليوم - ذلك العالم الذي يضم أيضا

شعوب وأمم الدول الكبرى - نبذت القيم الاخلاقية وطرحت جانبا ، ووهن أساس الأسرة ، وتغشى إدمان الخمر والمخدرات وانتشارهما ، وفقدت القيم الروح والاخلاقية مكانتها في النفوس .

علينا أن نبدأ حملة صارمة ضد الفساد في بلداننا . علينا أن ندعم أساس الأسرة ، وأن نجعل تلك المدرسة الاولى للانسان مهذا للحنان والاخلاص والحب والقيم الروحية . ويجب علينا حماية حقوق المرأة وقيمها . وفيما يتعلق بهذه القضية الاخيرة يتعين علينا أن نعيد النظر في كل المعايير التي وضعتها نظم السيطرة وذلك من أجل تحرير النساء من ذل كونهن مجرد أداة للمتعة الجنسية ، وهذا ما فرضته عليهن عملا الثقافة الغربية المسيطرة . يجب الترحيب بالمرأة بوصفها عالمة وسياسية ومديرة ومشرفة على المشروعات الاقتصادية وشريكة وأم ، ولكن استغلالها كأداة للذة والانغماس في الشهوات والاتجار أمر مرفوض . وهذا من شأنه أن يساعد على استعادة نصف الجنس البشري لهويته وكرامته وشخصيته ويعيد ارساء الأساس الدائم المقدس للأسرة .

هذه هي بعض رسائل ثورتنا ، نوجهها ليس فقط لأولئك المتحمسين للانصات اليها ، بل أيضا لأولئك الذين يستطيعون أن يقرروا الانصات الى الحقيقة والترحيب بالعدالة والانصاف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود نيابة عن الجمعية العامة

أن أتقدم بالشكر الى رئيس جمهورية ايران الاسلامية على البيان الهام الذي أدلى بها الان .

امطح حجة الاسلام سيد علي خامنئي ، رئيس جمهورية ايران الاسلامية ، الى خارج

قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد اليمان جينسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسرني ، باسم الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، أن أهنئك يا سيادة الرئيس على انتخابك لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين .

وأود أن أعرب عن تقدير الاتحاد لسلفك على الصفات القيادية التي أبداهها في العديد من المناسبات أثناء السنة الماضية .

وتود الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي أن تشيد بالامين العام وتعرب عن تقديرها العميق لصبره وجهوده التي لا تكل التي يبذلها لحل المشاكل التي تواجهنا ، بما في ذلك المشاكل القائمة داخل المنظمة ذاتها .

كان عام ١٩٨٢ هو العام الذي أتيح لي فيه آخر مرة شرف التكلم أمام الجمعية العامة باسم الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه . وفي ذلك الوقت ، ابتدأت بكلمات بينت فيها بجلاء الصعوبات التي كنا نواجهها آنذاك ، اذ قلت :

"ان العالم يقدم اليوم صورة قاتمة . ويصعب بصورة متزايدة أن نواصل

التفاؤل بشأن المستقبل" . (A/37/PV.8 ، ص ١٨ - ٢٠)

فكيف تبدو الحالة اليوم بعد خمس سنوات ؟ يسعدني أن أقول انه خلال الفترة التي انقضت منذ أن تكلمت أمام الجمعية العامة حدث عدد من التطورات المشجعة . ولحسن الحظ ان أموا المخاوف التي عبّر عنها في ذلك الوقت لم تتحقق ، وثمة ما يدعونا الى التطلع الى المستقبل بتفاؤل يشوبه الحذر . اذ لاتزال هناك صعوبات في أماكن عديدة من العالم ، ولكن ينبغي أن نلاحظ أن التوتر الدولي قد خفت حدته الى حد ما نتيجة لتحسن العلاقات بين الشرق والغرب .

ولكن لاتزال هناك تحديات عديدة . ومازال للأمم المتحدة دور رئيسي تؤديه في مواجهة تلك التحديات . ومما يلفت الانتباه ، تلك النظرة الى الامم المتحدة الآن على أن لها دورا رئيسيا في ايجاد حلول مقبولة للعديد من النزاعات الدولية الخطيرة

التي تجابهنا مثل أفغانستان ، والحرب بين العراق وايران ، والنزاع العربي الاسرائيلي ، ولبنان ، وقبرص ، وكمبوتشيا ، والجنوب الافريقي . فبعد فترة كثر النظر خلالها الى دور الأمم المتحدة على أنه دور هامشي بالنسبة لقضايا عصرنا الهامة ، ترحب الدول الاثنتا عشرة بدور المنظمة المتزايد في أهميته ونشاطه .

ان الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على استعداد للاسهام اسهاما كاملا وبنّاء في الجهود التي يبذلها الامين العام ومجلس الامن وهذه الجمعية . فمن الاهمية بمكان أن تعمل أمم العالم جميعا معا كأمم متحدة حقا . وقد قال الفيلسوف الفرنسي باسكال ذات مرة :

"ان التعددية التي لا تتحول الى وحدة ليست إلا فوضى ، والوحدة التي لا تتحول الى تعددية ليست إلا طغيانا" .

دعونا نحاول جميعا في الأشهر القادمة ، هنا في نيويورك ، أن نعمل معا على تسوية خلافاتنا في جو يتسم بروح بنّاء وبُعد نظر . وهذا هو ما نتوقعه منا الملايين العديدة من الناس الذين نمثلهم .

اننا نعيش في عالم متكافل - عالم قلما توجد فيه مشاكل رئيسية ، ان وجدت على الاطلاق ، يمكن لدولة واحدة أن تحلها وحدها . ان وجود الاتحاد الاوروبي في حد ذاته يشهد على ادراك الدول الاثنتي عشرة لهذه الحقيقة . ان جهودنا الجماعية لمواجهة التحديات التي واجهتها أوروبا الغربية على مدى الثلاثين عاما الماضية قد أبرزت التزامنا الاساسي بالتعاون والتآزر الدوليين . ومنذ التوقيع على معاهدة روما عام ١٩٥٧ ، واجه الاتحاد صعوبات واختلافات . وقد استغرق تطوير عادات المشاركة الفيزيية فيما بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فترة من الزمن . ولكن لا يخامرنا أدنى شك في المزايا التي تتمتع بها شعوبنا نتيجة لاقامة الاتحاد الاوروبي .

ومع دخول القانون الأوروبي الوحيد حيز التنفيذ هذا العام دخل الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة من التعاون الوثيق . فقد زادتنا تجاربنا اقتناعا بأن هذا التعاون الاقليمي داخل الإطار العالمي الواسع أمر ضروري اذا أريد التوصل الى حلول دائمة للمشاكل العالمية .

إن الدول الاثنتي عشرة تعلق بطبيعة الحال أهمية خاصة على تطور العلاقات بين الشرق والغرب . ونحن كأوروبيين لا يمكننا أن نتجاهل الحواجز المصطنعة التي تقسم قارتنا وقسمتها لما يزيد على ٤٠ سنة حتى الآن . وقد أرست الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي أساسا صلبا للتغلب على هذه الحواجز . إلا أنه لسوء الحظ ما زال يتعين عمل الكثير لنترجم على نحو كاف أحكام الوثيقة الختامية الى واقع . وقد اضطلعت الدول الاثنتا عشرة بدور رئيسي في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا منذ نشأتها ونحن مصممون على مواصلة إحراز تقدم مستمر . ويجب أن تنفذ الالتزامات التي تم الدخول فيها في هلسنكي وفي أماكن غيرها بحرية وعلى نحو تام من جانب كل الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ويجب أن تتمتع شعوب تلك الدول بالفوائد الحقيقية ومنها بمصفة خاصة احترام حقوق الانسان التي وُعدت بها عام ١٩٧٥ .

لذا قدمت الدول الاثنتا عشرة في اجتماع المتابعة الذي عقد في فيينا مقترحات رئيسية في اطار المجالات الأساسية لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، لاسيما فيما يتعلق ببعدها الانساني . ونود بمصفة خاصة أن نزيد أشر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة لاحاد الأوروبيين وذلك بتسهيل الاتصالات بين الشرق والغرب وایجاد وتعزيز ضمانات الحقوق والحريات الفردية وكفالة التدفق الحر للمعلومات والافكار والناس . ويجب أن تنعكس مُثلنا ومقترحاتنا على نحو واف في أية وثيقة ختامية لاجتماع فيينا . وبذلك تعزز تلك الوثيقة الامتثال الكامل للالتزامات الحالية وتمثل تقدما ملموسا متوازنا عبر كامل موضوعات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ولا يمكن أن تقف عملية المؤتمر جامدة بل يجب أن تكون دينامية وتلبي رغبات واحتياجات مواطنينا .

إننا نتابع بدقة التطورات الأخيرة في الاتحاد السوفياتي . ونلاحظ مع الاهتمام أن الاتحاد السوفياتي قد استخدم عبارات جديدة يمكن أن تكون إيذاناً بوجود مجتمع أكثر انفتاحاً . إن زيادة التعارف والتفاهم فيما بين الدول أمران مستصوبان في حد ذاتهما ويضطلعان بدور حاسم في تخفيف الريبة والخوف .

ومع ذلك فإننا ننتظر من الاتحاد السوفياتي أن يضيء أقواله بأفعاله . وأفغانستان مثال على ذلك . فالسياسة السوفياتية في أفغانستان هي اختبار حقيقي لحسن نية الاتحاد السوفياتي ونواياه . فلا يزال ما يربو على ١١٠ ألف من القوات السوفياتية في أفغانستان ضد إرادة الشعب الأفغاني . إن الحرب العشوائية التي استمرت ٧ سنوات قد جلبت أهوالاً كثيرة على السكان المدنيين وأوجدت أكبر مشكلة لاجئين في العالم وفرضت أعباء باهظة على البلدان المجاورة لاسيما باكستان .

وكما يرد في القرارات السنوية التي تؤيدها الجمعية بأغلبية ساحقة لا يزال الاحتلال السوفياتي لأفغانستان أمراً غير مقبول بالنسبة للمجتمع الدولي كما كان الحال في عام ١٩٧٩ . إن الانسحاب السريع وغير المشروط لكافة القوات السوفياتية وفقاً لجدول زمني لا رجعة فيه واحترام الحق المشروع للشعب الأفغاني في أن يقرر بحرية مستقبله ونظام حكومته هي العناصر الرئيسية في أي حل سلمي دائم . والدول الاثنتا عشرة تؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية تفاوضية في وقت مبكر تقوم على أساس المبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة .

وترحب الدول الاثنتا عشرة بتحسّن العلاقات بين الدولتين العظميين وخاصة ببوادق قرب التوصل إلى اتفاق بشأن الإزالة التامة للقذائف النووية الأرضية متوسطة المدى والتي يبلغ مداها ما بين ٥٠٠ و ٥٥٠ كيلومتر . وسيكون هذا - إن تم - إنجازاً رئيسياً . وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن يساعد هذا الاتفاق على تخفيف التوترات وتعزيز الأمن الدولي . كما تأمل أيضاً أن يعطي النجاح في المفاوضات الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى قوة دفع جديدة للمفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن القذائف النووية الأخرى وأنظمة القضاء . وينبغي أن تعطى الأولوية بعد ذلك للتوصل

الى تحقيق تقدم مبكر نحو الحد والخفض الكبير من الترسانات النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين . ونطالب بزيادة تكثيف الجهود الرامية الى التوصل الى اتفاقات تكون عادلة ومتوازنة ويمكن التحقق منها بفعالية .

كما يجب إحراز تقدم عاجل في ميادين أخرى من ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح . فمن شأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية أن يعزز الأمن الدولي ويفضي الى أن تُزال من ترسانات البلدان أداة حرب مروّعة للغاية ولا إنسانية . ولا يمكن أن يغيب عن بالنا أن الأسلحة التقليدية هي التي تسببت في موت الملايين في العالم منذ عام ١٩٤٥ ولا تزال تفعل ذلك . والدول الاثنتا عشرة تود أن تفتتح هذه الفرصة كي تؤكد أهمية العملية التي بدأت في ستكهولم لبناء المزيد من الثقة العسكرية في أوروبا والتي تشكل أولى نتائجها نجاحا يسلم به الجميع . ونأمل أن نرى مزيدا من التقدم في هذا المجال في اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة اهتمامها الشديد بالمناقشات الجارية بهذا الصدد بشأن اتخاذ مزيد من الخطوات لاقامة توازن آمن ومستقر للقوات التقليدية في أوروبا على مستوى أقل ولزيادة الوضوح العسكري . كما اننا نؤيد بقوة الجهود المبذولة في اطار الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة نزع السلاح التقليدي . وفي هذا الميدان وفي كثير غيره تشكل الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح فرصة للاسهام بقسط آخر في إحراز التقدم في تحديد الأسلحة وعملية نزع السلاح بما في ذلك اتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق الوضوح اللازم للميزانيات العسكرية وفقا لمعايير موضوعية .

وشمة مجال يحمل ندوبا عميقة للتوتر الاقليمي والنزاع المسلح وهو الشرق الاوسط . فالنزاع بين العراق وايران قد استمر حتى الآن ما يقرب من سبع سنوات مرعبة ولا يزال ينشر الموت والدمار والمعاناة على نطاق واسع . ويمثل ذلك النزاع تهديدا متزايدا للخطورة على الأمن وحرية الملاحة في الخليج . والدول الاثنتا عشرة تشعر - على حد ما ورد في اعلانها المؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر هذا العام - بقلق شديد ازاء استمرار النزاع بين العراق وايران وما ينجم عن ذلك من زيادة التوتر في الخليج .

وهي تؤيد تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) وتدعو الى تنفيذه على نحو كامل وفي وقت مبكر . وإذ تلاحظ مواقف الطرفين على النحو الذي أعلنت به حتى الآن ، فاننا نطالب بالحاح بالتنفيذ العاجل للقرار والامتثال الفوري لوقف اطلاق النار برا وبحرا وجوا .

ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الأمين العام لبلوغ هذه الغاية ونناشد العراق وإيران التعاون معه تعاونا تاما . ونكرر من جديد تأييدنا القاطع لحرية الملاحة فهي مبدأ أساسي له أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

وما زال النزاع العربي الإسرائيلي مسألة تشير قلقنا جميعا . وهو لب التوتر المستمر في الشرق الأدنى ، وهناك حاجة ماسة لبذل مزيد من الجهود لإحراز التقدم نحو تسوية عادلة وشاملة ودائمة لذلك النزاع . وآراء الدول الإثنتي عشرة بشأن العناصر الأساسية التي ينبغي أن يتألف منها أي حل لذلك النزاع معروفة تماما . ووفقا لإعلان البندقية وغيره من الإعلانات ، ثمة مبدآن أساسيان هما : حق جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في أن تعيش داخل حدود آمنة ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بكل ما ينطوي عليه ذلك . ونحن ندعو أطراف النزاع العربي الإسرائيلي أن تفتح الأبواب أمام السلام باعتراف كل منها بحق الآخر . وفي ضوء الاتصالات المستمرة التي نجريها بالمنطقة ، تتابع الدول الإثنتي عشرة عن كثب الجهود الدبلوماسية لإعادة تنشيط عملية السلم . وقد أوضحنا في إعلانينا في ٢٣ شباط/فبراير و ١٢ تموز/يوليه من هذا العام أننا نؤيد عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه الأطراف المعنية فضلا عن أي طرف آخر يمكنه أن يسهم إسهاما مباشرا وإيجابيا في استعادة السلم وصيانتها ، وفي تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا . وسيوفر هذا المؤتمر إطارا مناسباً للمفاوضات الضرورية بين الأطراف المعنية مباشرة . ويبدو لنا الآن أنه الصيغة الوحيدة القادرة على إتاحة فرصة التقدم أمام عملية السلم . ونحن على اتصال وثيق بكل الأطراف المعنية وسنبذل كل ما في وسعنا لتشجيع تلك الأطراف على تقريب مواقفها من بعضها بما يكفي للسماح بعقد مؤتمر دولي وتحقيق نتائج جديرة بالاعتبار . وتشعر الدول الإثنتي عشرة بقلق متزايد إزاء حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة . ونجدد ندائنا لإسرائيل بأن تفي بالتزاماتها بوصفها الدولة المحتلة ، ريثما يتم انسحابها ، وأن ترفع القيود المفروضة على الأنشطة السياسية والاقتصادية ، كما كررنا مؤخرا في إعلاننا المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ، وأن ترفع حدا لسياساتها غير المشروعة القائمة على إنشاء المستوطنات . ويواصل الاتحاد والدول الأعضاء فيه ، من أجل المساعدة على تحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، تقديم المساعدة الاقتصادية مباشرة إلى الفلسطينيين ، وهي المساعدة التي تستهدف تمكين تلك

الأراضي من التمتع بشمار التنمية الاقتصادية الطبيعية . وهذه المساعدة ليست بديلا عن التسوية السياسية الدائمة ، ولكننا نأمل مع ذلك ، أن تفيد ولو بقدر ضئيل فسي أن تقربنا أكثر من تلك التسوية .

أما فيما يتعلق بمصير لبنان المحزن ، فمازلنا نلتزم بحسم بسيادة لبنان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية . ونحن نرحب بالأعمال الحيوية التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ونطالب كل المعنيين بدعم تلك القوة وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها على نحو تام وفي أفضل الظروف الأمنية الممكنة .

انتقل الآن إلى مسألة قبرص ، وهي عضو في الأسرة الأوروبية ، ولا أستطيع أن أتجاهل حقيقة أن الحالة ما زالت كما هي لم تتغير . وأن التقسيم المفجع للجزيرة ما زال مستمرا . وتعلقّ الدول الإثنتا عشرة أهمية كبيرة على الحل العادل الواقعي لهذه المشكلة ، وفي سبيل ذلك ، فإننا نؤكد من جديد مساندتنا القوية لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ونحن نتمسك تماما ببياناتنا السابقة ونرفض أي إجراء يستهدف إقامة دولة مستقلة داخل قبرص . كما نعرب عن تأييدنا للأمين العام في مساعيه الحميدة ونطلب إلى المعنيين التعاون معه في سعيه للتوصل إلى حل لتلك المشكلة التي تثير القلق الدولي والامتناع عن الأقوال أو الأفعال التي يمكن أن تؤثر على نحو معاكس في احتمالات التوصل إلى حل سلمي .

ننتقل إلى جنوب افريقيا . إننا نواجه هناك حالة لا يمكن لأي منا أن ينظر إليها بارتياح ولقد أدانت الدول الإثنتا عشرة دوما إدانة قاطعة لا لبس فيها الفصل العنصري بوصفه نظاما لا أخلاقيا وغير مقبول يغذي البغضاء والعنف .

وما زلنا مقتنعين أن المطلوب في جنوب افريقيا هو حوار وطني حقيقي . والمفاوضات الواسعة النطاق التي تضم ممثلي مختلف مكونات السكان في جنوب افريقيا هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى التسوية الدائمة . وينبغي أن يكون هدف المفاوضات ظهور مجتمع حر ديمقراطي غير عرقي موحد يأخذ في الاعتبار تنوع المجتمع . وكلما زاد

التعويق من جانب الحكومة ، زادت صعوبة هذه العملية . وكلما طال اعتماد الحكومة على القهر كرد أساسي على مطالب التغيير . ازدادت متانة موقف من يرون - في صفوف الأغلبية - أن القوة وحدها هي التي يمكن أن تنهي الفصل العنصري . وهناك أغلبية متزايدة بين سكان جنوب افريقيا ترى أنه لا سبيل إلى إصلاح نظام الفصل العنصري عن طريق مهزلة الممارسة الديمقراطية في بلادهم .

وفي مواجهة ذلك ، كانت نتيجة الانتخابات البيضاء التي جرت في أيار/مايو انتصارا للأقلية التي تعارض إجراء تغييرات جذرية . ولكنها في الواقع كانت هزيمة للجميع . فقد صوت مجتمع الأقلية البيضاء لصالح استمرار استبعاد غالبية سكان جنوب افريقيا من أي مشاركة . وقد يكون بوسع حكومة جنوب افريقيا الآن أن تقمع المعارضة بالقوة ، ولكنها لا تستطيع أن توقف عقارب ساعة التاريخ ، فنظام الفصل مآله الزوال ، وكلما بكت حكومة جنوب افريقيا بإدراك تلك الحقيقة ، كان ذلك أفضل . وتتوفر للرئيس بوتا الأغلبية اللازمة في البرلمان لإلغاء الفصل العنصري ومن ثم يمكنه أن يمهّد السبيل أمام التطور السلمي في جنوب افريقيا .

لقد أوضح الاجتماع الذي تم في داكار في أوائل هذا الصيف بين مجموعة شجاعة من الأفراد من جنوب افريقيا وبين زعماء المؤتمر الوطني الافريقي أنه يمكن إيجاد أرضية مشتركة بين المجتمعين .

وقد أوضحنا في أحيان كثيرة الخطوات التي نرى أنه ينبغي أن تتخذها حكومة جنوب افريقيا للسماح بالبداية في عملية التغيير السلمي . ولا نعتقد أنه يمكن إجراء حوار بينما يسجن زعماء الأغلبية أو ينفون ، ويحظر نشاط المنظمات السياسية وتستمر حالة الطوارئ . إن نيلسون مانديلا ، وهو أكبر زعيم سياسي يحظر بالاحترام في جنوب افريقيا ، ما زال مسجوناً منذ ما يربو على ٢٥ عاماً .

وسنواصل في الوقت ذاته تقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وفي الدول المجاورة أيضاً ، التي ما زالت تعاني من أعمال جنوب افريقيا الرامية إلى زعزعة استقرارها وتعرض لهجماتها المسلحة ، وسنواصل رصد كل جانب من

جوانب الفعل العنصري بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان وغير ذلك من الإساءات التي ترتكب تحت مآثر حالة الطوارئ . ومتواصل الدول الإثنتا عشرة استخدام الضغط لتحقيق التغيير السلمي . وسيظل موقف الدول الإثنتي عشرة إزاء جنوب افريقيا قيد الاستعراض المستمر في حالة عدم إحراز تقدم هام نحو إلغاء الفعل العنصري .

نطالب جنوب افريقيا مرة أخرى بأن تتيح لناميبيا نيل استقلالها دون تأخير على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وليس شمة ما يبرر أي تصرف آخر .

وتشعر الدول الإثنتا عشرة بالقلق إزاء استئناف النزاع بين تشاد وليبيا . ونرى أن تشاد من حقها أن تقرر مصيرها دون أي تدخل من البلدان المجاورة . وتلاحظ الدول الإثنتا عشرة أن هناك نزاعا على الأراضي بين البلدين ، وتأمل ، إدراكا منها للمخاطر الكامنة في هذه الحالة ، أن يتسنى حل هذا النزاع بالطرق السلمية بما يتفق والقانون الدولي وبأسرع ما يمكن . ولذلك تود الدول الإثنتا عشرة أن ترى إما التوصل إلى اتفاق مباشر بين الطرفين وإما اللجوء إلى عملية تحكيم دولي . ويبدو أن اللجنة المختصة ، التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية لتناول هذا النزاع ، ومحكمة العدل الدولية هما أفضل هيئتين مختصين لمعالجة تلك المشكلة .

وفي الصحراء الغربية ، نناشد الاطراف المعنية أن ترد بروح إيجابية على جهود الأمين العام للتوصل إلى حل سلمي .

ونلاحظ مع القلق استمرار التوتر في القرن الأفريقي ، ونتطلع إلى التوصل إلى تسويات تفاوضية سلمية بين البلدان المعنية . كما نحثها على اتخاذ المزيد من التدابير لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات الداخلية ، وكفالة احترام حقوق الإنسان فيها . ونشعر بقلق شديد إزاء احتمال استمرار النقص في الغذاء وخاصة في إثيوبيا . وأننا نعلق أهمية خاصة على اتباع سياسات ملائمة لتجنب مجاعة أخرى ، وتعزيز الأمن الغذائي ، ونسلم بالحاجة الآنية للإغاثة الإنسانية في المنطقة ، ونحن نطلع بدورنا في هذا المجال .

أما فيما يتعلق بتقسيم شبه الجزيرة الكورية ، واستمرار التوتر هناك فإننا نرى في استئناف الحوار المباشر بين الشمال والجنوب ، بعد أن كان قد انقطع ، السبيل الوحيد للتوصل إلى حل بالوسائل السلمية ، ونأمل أن يتسنى لشعب كوريا على أساس مبدأ العالمية ، أن يحصل في القريب على العضوية الكاملة في المنظمة . وقد شعرنا بالارتياح للتقدم المحرز نحو الإصلاح الديمقراطي في جمهورية كوريا ، ونعرب عن أطيب تمنياتنا بنجاح الدورة الأولمبية القادمة .

إن استمرار فييت نام في احتلال كمبوتشيا ، انتهاكا للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة والقانون الدولي ، ما زال يشكل مسألة تهم المجتمع الدولي وتقلقه بشكل كبير ، ولا بد أن تتحرر كمبوتشيا من القوات الأجنبية ، ومن أي احتمال بعودة الأعمال المروعة التي قام بها الخمير الحمر . وتطالب الدول الإثنى عشرة القيادة الجديدة في هانوي بوضع حد للتدخل العسكري في كمبوتشيا من أجل الإسهام في التوصل على نحو عاجل إلى حل سلمي ، ووضع مصير الشعب الكمبوتشي الذي عانى الشدائد في يده . وتحقيقا لهذه الغاية فإننا نؤيد تسوية هذا النزاع المأسوي وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتكررة في الوقت الذي نعرب فيه عن تأييدنا القوي للجهود البناءة التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وقد لمسنا هذا العام في سري لانكا دليلا مشجعا على أنه يمكن حل المنازعات حينما تفتتح الفرص بشجاعة وتصميم . وقد رحبت الدول الإثنتا عشر ترحيبا حارا بالاتفاق الموقع في ٢٩ تموز/يوليه بين سري لانكا والهند الذي يضع حلا سلميا للنزاع الطائفي في سري لانكا ، وهو حل طالبنا به منذ أمد طويل . ولا تنجح هذه الاتفاقات إلا بإبداء النية الحسنة من قبل كافة الأطراف المعنية ، ونحن نحثها على استمرار الامتثال لاحكام ذلك الاتفاق .

وتؤكد الدول الإثنتا عشرة من جديد الاهمية الخاصة التي تعلقها على تعزيز وتطوير العلاقات مع أمريكا اللاتينية لاسباب تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية . وتدعو التطورات الاخيرة في أمريكا الوسطى إلى التفاؤل . ونحن نرحب ترحيبا حارا بالاتفاق الموقع في اجتماع قمة أمريكا الوسطى المنعقد في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ، والذي أيدته مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم ، ويتيح الاتفاق فرصة تاريخية لوضع حد للنزاع المسلح ، وتحقيق السلم ، وإقامة الديمقراطية الحقيقية في المنطقة . وكنا نرى دوما أن أي حل دائم لمشكلات أمريكا الوسطى يجب أن ينبثق من المنطقة ذاتها ، ونحث البلدان الخمسة ، فضلا عن كل البلدان التي لها روابط ومصالح في المنطقة على أن تتعاون تعاوننا بناءا في تنفيذ اتفاق غواتيمالا في الإطار الزمني المحدد ، وما برحت الدول الإثنتا عشرة ملتزمة بمساعدتها بتكثيف الحوار السياسي مع المنطقة المقرر أن يقوم به الوزراء في اجتماع يعقد في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، في أوائل العام القادم ، بالإضافة إلى استخدام المساعدة الاقتصادية لتشجيع وتعزيز التعاون والتكامل الاقليميين .

وأود الآن أن انتقل إلى مشكلة لا يمكن لاحد منا أن يكون بمنجى منها وهي الإرهاب الدولي ، إنها لعنة قد تهدد أيّا من مواطنينا في أي وقت . وقوة التزام الدول الإثنتي عشرة بمكافحة الإرهاب حيثما وأينما ظهر معروفة جيدا . ونعتقد أن التعاون الدولي الفعال أمر لا غنى عنه للرد على التهديد الإرهابي . وفي هذا الصدد ، فإن التمسك بتوافق الآراء في هذه الجمعية العامة ، والمتمثل في القرار

٤٠/٦١ هو في مملحة الجميع . ويجب على كل المعنيين أن يدركوا أن أعمال الإرهاب لا يمكن إلا أن تقوّض القضايا التي تسعى إلى مساعدتها . ومن جانبنا فإن الدول الإثنتي عشرة لم تدع مجالا للشك لدى بلدان العالم الثالث على تصميمنا الجماعي على التصرف في هذا الميدان . وأي بلد يؤيد الإرهاب عليه ألا يتوقع علاقات طبيعية مع الدول الإثنتي عشرة . ومتى توافرت الدلائل على تشجيع حكومة من الحكومات للإرهاب فلن نتردد في التصرف ، وإننا نعمل بجهد ، بالاشتراك مع البلدان التي تشاطرنا الرأي ، على أن نكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الاعمال إلى المحاكمة . ونعتقد أنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يدين أية حكومة تؤيد هذه الاعمال إدانة قوية .

وتعلق الدول الإثنتي عشرة أهمية قصوى على احترام حقوق الإنسان في تعاملها مع سائر بلدان العالم . إن حقوق الإنسان ليست بالنسبة إلينا طريقا جانبيا قليل الشأن في العلاقات الدولية ، إنها تكتسي أهمية مركزية في معاملتنا مع جميع البلدان . وليس مفهوم حقوق الانسان شعارا مرهونا بالمنفعة الخاصة لا نستخدمه إلا عندما نهاجم أولئك الذين نختلف معهم ، إنه شعار ينطوي على قبول طائفة من المعايير الأساسية للسلوك المتحضر الذي يجب أن يقيّم ملوكنا جميعا بمقتضاه . وعلى مر السنين لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في وضع المعايير التي لاقت قبولا دوليا في هذا الميدان ذي الأهمية الحيوية . ومن الطبيعي أن نتوقع من كل أعضاء الأمم المتحدة أن يرقوا إلى مستوى هذه المعايير . ونرحب بأية جهود ترمي إلى تعزيز الآليات الموضوعية التي تكفل أن تكون أعمال أي بلد على مستوى أقوالها . ونحن نشعر أنه يحق لنا ، بل يلزم علينا ، أن نشير هذه المسائل مع الآخرين عند تجاهل هذه الحقوق أو الإساءة إليها . وإنها خطوة هامة في الاتجاه الصحيح أن تنفذ في حزيران/يونيه من هذا العام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب وأشكال المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الإنسانية والمهينة .

ونحن نشعر أن من واجبنا أن نخفف من مأساة الذين يعانون من إساءة حقوق الإنسان ، وليس أقلهم أولئك الذين أرغموا على ترك بلادهم . ونرى أنه ينبغي بذل

الجهود على أساس مفهوم التضامن الدولي من أجل تحسين وحماية اللاجئين حيثما كانوا في العالم . وتعيد الدول الإثنتا عشرة تأكيدها للدور الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين باعتباره المحور الدولي لتشجيع التوصل إلى الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين في كل أنحاء العالم ، مثل إعادة الاستيطان الطوعية ، والتكامل الاقليمي ، أو العودة للإقامة في بلد ثالث .

والمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، والمنعقد في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام كان ذا أهمية أولية للدول الإثنتي عشرة . وقد شارك الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه في هذا المؤتمر مشاركة نشطة .

يتسم الوضع الاقتصادي الشامل الراهن باعتدال النمو والتغيرات السريعة العميقة في الاقتصاد العالمي ، وتبدل الاهتمامات السياسية ، واستمرار المعوقات المستديمة في كثير من البلدان النامية . ومن بين المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي مشكلة المديونية الحادة لكثير من البلدان النامية ، واستمرار الضغوط الحمائية ، والتغيرات الرئيسية في الشغل النسبي لقطاع السلع الأساسية . وخلف هذه المشكلات يلوح قاتما الوضع المتردي في بعض مجالات قاعدة الموارد الطبيعية العالمية التي تتوقف عليها التنمية الاقتصادية إلى حد كبير .

ومع ذلك ، هناك ميل في بعض الأحيان إلى التركيز على أوجه عدم اليقين والتفاضي عن التطورات الايجابية . وعلى الرغم من أوجه عدم اليقين الحالية ، هنالك من الأسباب ما يدعو الى الشعور ببعض التفاؤل .

وتبذل الجهود حاليا لتعزيز الاقتصادات الوطنية القوية واقامة اقتصاد عالمي أكثر شباطا وتوجها للنمو . وتسعى معظم البلدان الى الجمع بشكل فعال بين السياسات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي ، وتوسيع نطاق الدور الذي تطلع به الاسواق وتطوير امكاناتها البشرية .

ومن المهم أيضا الاعتراف بالمسؤولية المشتركة عن أداء الاقتصاد العالمي لوظيفته ، وهي مسؤولية تقع على كل بلد يسهم في تعزيز الاقتصاد العالمي وتوسيع نطاقه وفقا لقدرته . وقد تجلى هذا في الآونة الأخيرة باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السابع (الاونكتاد السابع) .

ومن المنجزات الكبرى في الواقع أن جميع البلدان المشتركة في ذلك المؤتمر ، وعددها ١٤٠ بلدا ، وافقت على تقييم مشترك للاتجاهات الاقتصادية ذات الصلة وعلى آشارها السياسية وكذلك على النهج والتدابير السياسية لمعالجة مشاكل الديون والموارد اللازمة للتنمية والسلع الأساسية والتجارة الدولية والمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا .

وبروح الترابط والمشاركة الحقيقية سلمت كل البلدان بمسؤوليتها في أن تسهم ، منفردة ومجموعة ، وفقا لقدرة وأهمية كل منها للاقتصاد العالمي ، في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إعادة تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية .

ونأمل أن يشكل النهج التعاوني والبناء المتخذ في المؤتمر بداية جديدة للاونكتاد ذاته . كما نأمل أن يكون مغلما في التعاون الدولي أيضا .

وقد عمل الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء بنشاط من أجل بلوغ هذه النتيجة . ونحن نؤيد تمام التأييد الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ، وسنسهم اسهاما ببناء في الوفاء بهذه التعهدات في كل المحافل الدولية ذات الصلة . ونتوقع من كل البلدان

الأخرى - المتقدمة النمو والنامية على حد سواء - أن تحذو حذونا ، ونتطلع الى جهد تعاوني مستمر في هذا الصدد .

ويتطلب تمويل الجهود الانمائية للبلدان النامية تعزيز تعبئة الموارد البشرية والاقتصادية المحلية ، فضلا عن زيادة التدفقات المالية الخارجية .

ومتواصل المساعدات الانمائية الرسمية الاضطلاع بدور حاسم لصالح عدد كبير من البلدان النامية ، بشروط تسهيلية للغاية للبلدان الفقيرة وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص . وقد أصبح الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء من بين كبار المانحين . ونحن ندرك الحاجة الى بذل المزيد من الجهود لزيادة فعالية المعونات والى أن نحقق في أسرع وقت ممكن الهدف المتوخى للمساعدة الانمائية الرسمية والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، المعتمد في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والهدف المتوخى للمساعدة الانمائية الرسمية والمتمثل في تخصيص ١,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، المعتمد في برنامج العمل الجديد الكبير لأقل البلدان نموا .

وينبغي تمكين المؤسسات المتعددة الاطراف من أن تضطلع بدور أكبر في تعزيز المزيد من النمو المرضي والتكيف الفعّال وتعبئة الموارد ، بتوفير التمويل التسهيلي وغير التسهيلي وبحفز تدفقات اضافية لرأس المال الخاص .

وبناء على ذلك نؤيد الزيادة في رأس مال البنك الدولي ، ونؤيد التوصل الى اتفاق مبكر على زيادته زيادة كبيرة . كما أننا نرحب بمقترح عضو مجلس الادارة المنتدب لصندوق النقد الدولي الذي يدعو الى زيادة موارد مرفق التكيف الهيكلي للصندوق زيادة كبيرة ، ونبدي استعدادنا للعمل بنشاط من اجل التوصل الى اختتام المناقشات الدائرة في هذا الخصوص في العام الحالي .

وتعتبر معالجة مشاكل الديون التي تواجه الكثير من البلدان النامية من أهم المهام التي تواجه المجتمع الدولي .

لقد كانت هناك استجابة متزايدة من المجتمع الدولي لمشاكل الديون . فهناك تسليم بالحاجة الى تعزيز الاجراءات التعاونية على أساس كل حالة على حدة من جانب

الأطراف المعنية ، كما أحرز المزيد من التقدم في الاونكتاد السابع . وفي هذا الصدد ، يمكن أيضا الإشارة الى القرار ٢٠٢/٤١ المتخذ في العام الماضي كخطوة ايجابية . ونحن مقتنعون بأن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الاونكتاد السابع يشكل اسهاما هاما في المناقشات الدائرة حول مشكلة خدمة الديون والتي مستتمة في الأشهر المقبلة في المحافل الدولية ذات الصلة .

وينطوي عبء خدمة الديون على قيود خاصة للبلدان الفقيرة ، لاسيما البلدان الافريقية في الصحراء . ونحن نقبل قبولا تاما التدابير المعدة لتلبية احتياجات هذه البلدان التي تبذل حاليا جهودا كبيرة من أجل التكيف . وقد نتجت عن المداولات المكثفة في نادي باريس عمليات سداد كبيرة ومنح فترات سماح فيما يتعلق بالائتمان الرسمي المجدول لبعض البلدان ، دعما لاملحاتها الاقتصادية بعيدة المدى . وطرحست مقترحات لتخفيض أسعار الفائدة .

واذ ننتقل الى ميدان التجارة الدولية نجد أن الاتحاد الأوروبي قد عمل بجد من أجل بدء الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ونعتزم أن نعمل بقوة من أجل الوصول بهذه الجولة الى خاتمة متوازنة وناجحة في الاطار الزمني المتفق عليه .

واعترافا بأهمية التجارة في المنتجات المدارية لعدد كبير من البلدان النامية ، نقوم باعداد مقترح سيقدم في مرحلة مبكرة من المفاوضات التي ستجري في اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

ومازال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بالاهداف والتعهدات الواردة في اعلان بونتاديل ايسته . ومع تطور البلدان النامية وتحسن حالتها التجارية بشكل تدريجي ، ينبغي لها أن تشترك على نحو أوفى في اطار الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق العام ، ومن ثم تسمح باتخاذ تدابير ايجابية لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا .

كذلك فان تحرير التجارة وتوسيع نطاقها يحققان مصلحة جميع البلدان ويتطلبان بذل جهود متضافرة . ونعتبر الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الاونكتاد السابع دليلا

واضحا على أن جميع المشاركين في جولة المفاوضات التي ستجري في أوروغواي على استعداد للاضطلاع بمسؤولياتهم . ويجب على كل الأطراف المعنية أن تتعهد بالتزام بمبادئ التعددية .

وما زالت الزراعة ضمن المسائل السياسية الكبرى ، وقد شهد هذا الميدان تقدما كبيرا في الشهور الأخيرة .

وعلى ضوء هذه المشاكل - التي تتحمل جميع البلدان بعض المسؤولية عنها - ونظرا لما لها من طابع ملح ، فإن الوزراء المشاركين في اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعقود في شهر ايار/مايو من العام الحالي وافقوا على مبادئ الإصلاح المتضافر للسياسات الزراعية في بلدانهم التي ستنفذ بطريقة متوازنة . ان اصلاحات السياسات الزراعية في البلدان الصناعية على أساس هذه المبادئ ستعود بالفائدة أيضا على البلدان النامية . ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بهذا الاتفاق الهام ، ويؤكد الأهمية الحاسمة لجولة أوروغواي في هذا السياق .

ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الاونكتاد السابع بشأن التعاون الدولي بين المنتجين والمستهلكين في ميدان السلع الأساسية اعتمد على التجربة السابقة وعلى الاعتراف بالظروف المعقدة التي تؤثر في السلع الأساسية منفردة ، وبذلك وضع الأساس للعمل في المستقبل من أجل التوصل الى نتائج بنّاءة في هذا الميدان .

وشمة نهج واقعي مماثل ينبغي اتخاذه فيما يتعلق بالصندوق المشترك الذي قد يدخل الآن حيز النفاذ بعد أن وقّعت عليه مؤخرا بلدان عديدة .

لقد كانت الحاجة الى تكثيف التعاون الدولي أيضا من بين المسائل التي أبرزت في التقرير الأخير للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . ويذكرنا هذا التقرير في الوقت المناسب بالتوازن الأيكولوجي الهش الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية .

وقدمت اللجنة العالمية استراتيجية للتنمية المستمرة تشتمل على مبادئ توجيهية قيّمة يستطيع المجتمع الدولي استخدامها . كذلك يشكل المنظور البيئي لعام ٢٠٠٠ وما بعده أساسا لمزيد من المناقشات .

ان المناقشة المتعلقة بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المؤلف من ١٨ خبيرا ، واتخاذ القرار ٢١٣/٤١ بتوافق الآراء ، يوضح بجلاء عزم الدول الاعضاء على اصلاح المنظمة وتحسينها . وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن ينتهي العمل الذي أعدته لجنة البرنامج والتنسيق أثناء هذه الدورة بنجاح . وقد أبدى الامين العام عزمه على أن يتابع بجدية عملية اصلاح هذه ، واستطيع أن يؤكد له الدعم الكامل لجهوده من جانب الدول الاثنتي عشرة .

وعلى اللجنة الخاصة التي تظلع بدراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، أن تبدي الآن تصميمها ماثلا . وستواصل الدول الاثنتا عشرة العمل بنشاط للتوصل الى نتيجة ايجابية . ومن صالح كل الدول الاعضاء أن تكفل للجهاز الدولي القيام بوظائفه بفاعلية وفقا للميثاق . وعلاوة على ذلك ، فاننا نؤمن ايمانا راسخا بأن التقدم في هذا الصدد ، بالاضافة الى التقدم المحرز في أجزاء أخرى من عملية اصلاح ، سوف يسهم اسهاما ملحوظا في استعادة الثقة في قدرة الأمم المتحدة على تناول المسائل المناطة بها بفاعلية .

ان اصلاح ضروري لاستعادة الثقة في مزايا المنظمة . ولكن لا يمكن استكمال أي اصلاح اذا حرمت المنظمة من وسيلة الوفاء بمهمتها . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة مرة أخرى الحاجة الى امتثال كل الدول الاعضاء امتثالا كاملا لالتزاماتها المالية القانونية .

وهناك أمثلة كافية في تاريخ الأمم المتحدة تبرهن على قيمة التعددية . وتشاطر الدول الاثنتا عشرة الرأي الذي أعرب عنه الامين العام في تقريره السنوي ومفاده أن النهج العملي لمشاكل العالم المترابط يوفر أساسا واعدة لتوسيع نطاق التعاون المتعدد الاطراف وزيادة فاعلية الأمم المتحدة .

وتؤيد الدول الاثنتا عشرة تأييدا راسخا وجود أمم متحدة قوية وفعالة ،
ويحدوني الامل أن تتشاطر جميع الدول الاعضاء هذا الهدف . بيد أنه اذا كان لنا أن
نحقق هدفنا المشترك ، ينبغي أن تقترن أقوالنا بالافعال .
لقد بدأت الدورة الثانية والاربعون للأمم المتحدة أعمالها في الاسبوع
الماضي ، وسوف يتميز الشهر المقبل بعقد عدد كبير من الاجتماعات في كثير من
اللجان . وأود أن أختتم كلمتي بالاعتباس من بييت هاين ، الفيلسوف الدانمركي ، الذي
يقدم المشورة التالية فيما يتعلق بحساب التعاون :
"هناك قاعدة مفيدة تتبع عند تشكيل اللجان ، هي الإشارة بالابهام
فالمواهب تؤثر بلا شك لكن الحماقات تقدم الحصيلة في الختام" .
فلنسخر مواهبنا مجتمعة لتسوية خلافاتنا . والنتيجة الصافية لا بد وأن تكون
عالمنا أفضل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥